كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالمنصورة

حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

يشرف على تحريرها

أ.د/ ناهد يوسف رزق يوسف — عميد الكلية

أ.د/ محاسن فكري عبد الخالق — وكيل الكلية

العدد الخامس والعشرون

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

للتواصل مع المجلة والاستفسارات

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير المجلة

على صفحة تواصل المجلة على موقع بنك المعرفة المصري على الرابط التالي:

https://bfsgm.journals.ekb.eg/journal/contact.us

أو البريد الإلكتروني للمجلة:

mgirlsmansoura@azhar.edu.eg

أو العنوان التالي:

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة - شارع الشيخ محمد متولي الشعراوي - عزبة الشال - المنصورة - محافظة الدقهلية - مصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو القائمين عليها

الترقيم الدولي الموحد للطباعة

2735-5241

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني

ISSN: 2735-525X

العدول عن المطابقة النحوية

في العدد والنوع

إعداد

د. هاني محمد عبد الرازق القزاز

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م

العدول عن المطابقة النحوية في العدد والنوع

هاني محمد عبد الرازق القزاز.
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: hanyalkazaz@gmail.com

ملخص البحث:

عرض هذا البحث لفكرة العدول عن المطابقة في العدد والنوع، مناقشاً حقيقة هذه المقولة، وبيان وقوعها في العربية، ومنزلتها مقارنة بالمطابقة، ثم جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث، وتمهيد عن: العدد والنوع في العربية. أما المباحث الأربعة فهي: المبحث الأول: ما يدل على الإفراد والتذكير في أصل وضعه. المبحث الثاني: ما يأتي على الإفراد والتذكير في حال دون حال. المبحث الثالث: صيغ صرفية تأتي كثيراً على الإفراد والتذكير. المبحث الرابع: ما جاء مخالفاً لبابه من الإفراد والتذكير. ثم الخاتمة ونتائج البحث وقائمة المراجع.

الهدف من هذا البحث: البحث في حقيقة مقولة العدول عن المطابقة النحوية في العدد والنوع. المنهج: اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي. أهم النتائج: اتضح من خلال هذه الدراسة أن المطابقة في العدد والنوع حاصلة في كل صور العربية إما مباشرة أو بالرجوع إلى الأصل.

الكلمات المفتاحية: المطابقة النحوية، الإفراد، التذكير، الأصل، العدول.

"Cessation of grammatical conformity in number and type"

Hani Muhammad Abdul razek Al-Qazzaz.
Linguistics Department, Faculty of Islamic and Arabic Studies for girls, Al Azhar university, Egypt.
Email: hanyalkazaz@gmail.com

Abstract:

This research presented the idea of ceasing conformity in number and type, discussing the truth of this saying, and the statement of its occurrence in Arabic language, and its status compared to conformity. The research came in an introduction and four sections, and a preface to number and type in Arabic. The four sections are: -The first topic: What indicates the singular and masculine by referring to the origin - The second topic: What comes on the singular and masculine in one condition and not in the other -The third topic: Morphological formulas come a lot on the singular and masculine. -The fourth topic: What came contrary to the singular and masculine Then comes the conclusion, research results and list of references.

-The objective of this research: to investigate the truth of the saying of ceasing of grammatical conformity in number and type. - Methodology: In this research, I followed the descriptive and analytical approach. - The most important results: It became clear through this study that the conformity in number and type occurs in all Arabic images, either directly or by reference to the original.

Keywords: Grammatical conformity, Singular, Masculine, Origin, Ceasing.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى صحبه وآله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد...

فإن اللغات تتمايز فيما بينها بمقدار ما يحدث فيها من تجانس، فبعضها تتنافر حروفها، وبعضها تطول تراكيبها، وبعضها يجتمع فيها الأمران، تنافر الحروف، وطول المقطع الصوتي.

هذا على مستوى الكلمة المفردة، وهناك نوع من الانسجام يحدث على مستوى التركيب في العدد إفراداً وتثنية وجمعاً، وفي النوع تذكيراً وتأنيثاً، ويتحقق الانسجام التركيبي بالمطابقة بين هذين الأمرين، فإذا ما وصف المثنى أو الجمع أو أخبر عنهما أو عاد الضمير عليهما أو أشير إليهما أو عاد الموضول عليهما بمفرد حدثت المنافرة التركيبية.

ومما يميز العربية عن كثير من اللغات حدوث هذا الانسجام على مستوى الكلمة المفردة وعلى مستوى التركيب.

لكن مع هذا يلاحظ أن العربية قد تخالف طبيعتها، فتأتي بالمفرد المذكر، مع المثنى والجمع والمؤنث.

فهل يمثل هذا ظاهرة في العربية تنقض ما عرف عنها من تجانس ؟

وما مقدار هذه المخالفة مقارنة بالموافقة والمطابقة ؟ وهل لهذه لمخالفة وجه من القياس؟

ولماذا يقترن الإفراد والتذكير في المطابقة والمخالفة، كما في أبواب المدح والذم بـ(حبذا ولا حبذا) وفي باب أفعل التفضيل، وفي التعجب القياسي.

ولماذا إذا عدلت العربية عن المطابقة في العدد، أتتبعه غالباً بالعدول في الجنس، كما في صيغتي فعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعل؟

هذه الأسئلة وغيرها هي محور هذا البحث، الذي يحمل عنوان (العدول عن المطابقة النحوية في العدد والنوع).

والحديث هنا مقصود به البحث عما كان يجب فيه المطابقة في النوع والعدد معاً، لكن العرب عدلت عن هذه المطابقة وجرت على الأصل منهما، فالتزمت الإفراد والتذكير، وذلك مثل: (ذا) من (حبذا) فإن (ذا) الإشارية خارج أسلوب المدح والذم لها مفرد ومثنى مؤنث، وهو: (تِ وتان)ولها جمع بديل عنها وهو (أولاء) ولكنها إذا ركبت مع (حب) التزمت الإفراد والتذكير.

فهل ذلك راجع إلى أن التركيب أحدث لها حالة جديدة سلختها مما كانت عليه، وجعلتها كياناً مستقلاً منقطع الصلة بأصله، غلبت عليه الفعلية، والأصل أن الفعل لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، وأما لزوم الفعل التذكير، فقد يكون؛ يكون للاكتفاء بتأنيث الفاعل، ولا يحتاج الفعل إلى تأنيث لتحقق المراد، خاصة أن الفعل (حبذا) صار بعد تركيبه فعلاً جامداً، والجمود يجعله ينحط درجة عن الفعل المتصرف ؟

أو هل ذلك لأن (ذا) ركبت مع (حب) فجرت مجرى الأمثال، فلا تغير، كما علل به أكثر النحويين؟

أو هل هذا -كما أرى- لأن (ذا) من (حبذا) إشارة إلى جنس الممدوح، والجنس مما الأصل فيه الإفراد والتذكير ؟

هذه أمور يناقشها هذا البحث، ويناقش غيرها، مما كان يجب فيه المطابقة، لكن العرب أهملوها وجاؤا فيها بالإفراد والتذكير.

ومما يعنى به البحث دراسة ما اجتمع فيه الإفراد والتذكير معاً، دون ما لزم الإفراد وحده، أو التذكير وحده، ويتساءل عن السر في ارتباط أحدهما بالآخر، ويبحث عن العلة في هذا الالتزام فيما ورد فيه من أساليب ومفردات.

وعلى ذلك فإنه لا يبحث في الأسماء الموصولة التي جاءت لازمة للإفراد والتذكير، مثل(ما ومن)، لأنها من الوضعيات التي وردت عن العرب هكذا، ولم تخالف هذا الاستعمال، أما إذا خالفت هذه الوضعيات أصل وضعها من الإفراد أو التذكير، فجاءت مثناة أو مجموعة أو مؤنثة شملها البحث، وذلك مثل (أي) الموصولة، فالأصل أنها تلزم الإفراد والتذكير، ولكن مع ذلك قد تخالف هذا الأصل فتأتي مؤنثة، فيقال فيها (أية)، فهذه وما على شاكلتها يعنى البحث بها.

وخلاصة ما يعنى البحث بالنظر فيه أن ما يأتي على الإفراد والتذكير هو على حالين، الأول: ما يأتي على أصل وضعه من الإفراد والتذكير، والثاني: ما يأتي مفرداً مذكراً في حال دون حال.

كما يعنى البحث بما جاء مخالفاً لأصله من الإفراد والتذكير.

مشكلة البحث:

جاءت بعض الأبواب النحوية والصيغ الصرفية تخالف الظاهر من وجوب المطابقة في العدد والنوع، فجاءت مفردة مذكرة، مما يوحي بعدم التجانس في العربية.

هدف البحث:

الإجابة عن التساؤلات السابقة، والنظر في أسرار هذا العدول، والكشف عن سر اقتران الإفراد والتذكير مطابقة ومخالفة.

منهج البحث:

يسير البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع تقديم رؤية متكاملة للتراكيب والصيغ التي حدثت فيها هذه المخالفة، تحرص هذه الرؤية على ربط التراث بالمعاصرة، عبر ذكر آراء التراثيين مع ربطها بآراء المحدثين من اللغويين واللسانيين، وأساتذة المجمع اللغوي القاهري، وتصويب النظر في كل الآراء، وتقديم رأي أو رؤية مستقلة تحترم كل الآراء، لكنها مع ذلك تجتهد في تقديم ما تخلص إليه، حتى وإن خالفت واختلفت مع غيرها، مدعومة بما تراه من أدلة ونقد وتحليل.

الدراسات السابقة

١- ما لزم الإفراد والتذكير في العربية، مظاهره وأسراره، للدكتور البسيوني عطية عبد الكريم، وهو منشور في مجلة كلية اللغة العربية في جرجا، العدد ٢٠، وقد اطلعت على هذا البحث بعد أن فرغت من كتابة هذا البحث فوجدت أن منهج البحث الذي اتبعته والمادة العلمية التي جمعتها، والنتائج عندي تختلف كلية عن هذا البحث.

٢- المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، رسالة دكتوراه

في الجامعة الأردنية، ٢٠١٥ م، وهي غير منشورة، للباحث هوانج تشو تشي، وبإشراف الدكتور جعفر نايف عباينة، وهي دراسة لسانية لمجموعة من الفصائل، تضم من بينها فصيلتي العدد والجنس، تعرض فيهما للعدد والجنس في العربية دون أن يتعرض لصور المطابقة النحوية، ولا لأشكال العدول في هاتين الفصيلتين.

٣- ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، وهي رسالة دكتوراه من جامعة مؤتة، عام ٢٠٠٣ م، للباحث / حسين عباس محمود الرفايعة، وبإشراف الدكتور عبد الفتاح الحموز.ومحتوى هذه الرسالة لا يعالج أو يناقش ما جاء مفرداً مذكراً على سبيل الواجب أو الغالب، وإنما يعنى بالحديث عن المطابقة والعدول عنها عامة.

خطة البحث:

اختط الباحث لهذا الموضوع مقدمة، ذكر فيها مشكلة البحث وهدفه ومنهجه وخطته، والدراسات السابقة.

وتمهيداً عن: العدد والنوع في العربية.

وأربعة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول:** ما يدل على الإفراد والتذكير في أصل وضعه، ويشمل الحديث عن المصدر واسم الجنس وما يجري مجراه، واسم الجمع.
- **المبحث الثاني:** مايأتي على الإفراد والتذكير في حال دون حال ويشمل الحديث عن بعض التراكيب التي دخلت بعد تركيبها أسلوباً خاصاً التزم فيه الإفراد والتذكير، وهذه التراكيب هي: أسلوب المدح والذم بحبذا ولا حبذا، وأسلوب التفضيل بأفعل، وأسلوب التعجب القياسي، والضمير المتركب مع (أرأيت)
- **المبحث الثالث:** صيغ صرفية تأتي كثيراً على الإفراد والتذكير، ويشمل الحديث عن (فَعُول) بمعنى (فَاعل)، وفعيل بمعنى مفعول.
- **المبحث الرابع:** ما جاء مخالفاً لبابه من الإفراد والتذكير، ويشمل بعض الأسماء الموصولة المشتركة، مثل (أي وذو).
- ثم نتائج البحث وقائمة المراجع.

أما قبل

العدد والنوع في العربية

تتشكل اللغات من مجموعة من الفصائل تكوِّن قوامها الأساسي، ومن هذه الفصائل فصيلة العدد وفصيلة النوع أو الجنس، وفصيلة التعيين أو التعريف والتنكير، وفصيلة الإعراب.

وهذه الفصائل بارزة جداً في العربية، وهي ليست واجبة الاجتماع إلا في باب النعت الحقيقي، وعطف البيان، إذ يجب فيهما المطابقة بين هذه الفصائل الأربعة.

أما خارج هذين البابين فنجد أن فصيلتي العدد والنوع هما الفصيلتان الأهم التي يجب فيهما المطابقة، إلا في مواضع محددة يتناولها هذا البحث.

ومع أن هاتين الفصيلتين لا دلالة نحوية لهما، إلا أنه بهما" تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلًا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"[(١)].

وقد استشعر ابن الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) أن بعض الناس قد يرى التذكير والتأنيث من المباحث اللغوية، وليس من النحو في شيء، فرد عليهم هذه الفكرة، بقوله: "اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث لأن من ذكَّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً"[(٢)].

وقد اختلفت أنظار المعاصرين في أيهما أصل لهاتين الفصيلتين، المطابقة أو الخلاف؟

يرى فريق منهم إبراهيم مصطفى (ت: ١٩٦٢ م أن المطابقة في النوع وفي العدد هي الأصل، وأن الخلاف طارئ، ويرى أن السر في المطابقة والخلاف يرجع إلى تقديم المسند إليه وتأخيره، فالمسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٢١٣).
(٢) (المذكر والمؤنث، ص: ٥١).

وإذا تأخر كانت أقل التزامًا[١].

ويبني على ذلك أن إلحاق الفعل علامتي الثنية والجمع مع الفعل الظاهر كما في لغة أكلوني البراغيث، هي الأصل، جرياً على قاعدة المطابقة، ثم حدث تغيير أوجب التزام الفعل الإفراد مع المثنى والجمع، فضلاً عن المفرد،[٢].

بينما يرى فريق آخر، منهم إسماعيل عمايرة[٣] وبعض المستشرقين مثل هنري فليش[٤]أن الخلاف هو الأصل، وأن المطابقة في العدد والنوع حدثت في مراحل متأخرة زمنياً وأنها خضعت لعوامل التطور.

وما نراه من صور المخالفة في العدد والنوع في بعض الأبواب هو من آثار الحقبة الأولى، وأنها ظلت مقاومة لفكرة التطور اللغوي، وبقيت على أصلها من التزام الإفراد والتذكير.

في حين يرى بعض المستشرقين مثل برجشتراسر أن فصيلة النوع أو التذكير والتأنيث من أصعب أبواب النحو، ويرى أن المستشرقين لم يوفقوا في حلها[٥]، وتتوافق هذه الرؤية مع رؤية العالم اللغوي فندريس حين يقول: "التمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من العقل: "[٦].

والنحويون التراثيون يعترفون بصعوبة باب التذكير والتأنيث، يقول ابن السراج: " واعلم: أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به، كما أنه يأتيك من الأسماء ما لا يعرف لأي شيء هو "[٧]، ويقول ابن التستري: " ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس"[٨].

(١) انظر: إحياء النحو (ص: ٥٨، ٦٠).
(٢) انظر: المرجع السابق، (ص ٦٠).
(٣) انظر: ظاهرة التأنيث، د.خليل عمايرة، ص: ٢٣، ٢٤، دار حنين، ط ٢، ١٩٩٣م
(٤) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص: ٩٥.
(٥) انظر: التطور النحوي، برجشتراسر، ص: (١١٢).
(٦) (كتاب اللغة، ص: ١٢٧).
(٧) (الأصول في النحو: ٢/ ١١٤).
(٨) المذكر والمؤنث (ص: ١).

ويجمل ابن مسكويه هذا الأمر فيذكر أن النحويين: "لَا يعللون هَذِه الْأُمُور ويذكرون أَن الشَّيْء الْمُذكر بِالْحَقِيقَةِ رُبمَا أنثته الْعَرَب، والمؤنث بِالْحَقِيقَةِ رُبمَا ذكرته الْعَرَب"[١].

وهذا لا يعني التسليم بأن فصيلتي العدد والنوع في العربية تمثل مشكلة حقيقية، نعم فيهما في بعض أشكالهما إشكال، لكن الثابت أن العربية عالجت مشكلة التذكير والتأنيث ومشكلة العدد بشكل رائع، وجرت على أن الأصل فيهما المطابقة، أما ما خالف منهما فلعلة ذكرها النحويون.

وذلك أن العربية قسمت النوع إلى مذكر ومؤنث، بينما نجد بعض اللغات لا يميز فيها الجنس كما يقول جون ليونز[٢].

وإذا كانت العربية قد قسمت العدد إلى مفرد ومثنى وجمع فإن بعض اللغات تفتقد فصيلة العدد كليًا؛ إذ لا تتمثل هذه الفصيلة في أسماء بعض اللغات، فاللغات اليابانية والصينية لا تميز بين المفرد والجمع وكذلك اللغة المالية[٣]، إذ لا تعد فصيلة العدد في تلك اللغات جزءًا من النحو[٤].

وقد تميزت العربية في هاتين الفصيلتين عن غيرها من اللغات التي شاركتها فيهما، فالعربية تميزت في فصيلة العدد بالتقسيم الدقيق له، وزادت على كثير من اللغات (التثنية) بالإضافة إلى المفرد والجمع، بخلاف كثير من اللغات التي قسمته إلى مفرد وجمع فقط.

وأما في فصيلة النوع أو الجنس فتميزت عن غيرها من اللغات بأنها لا يوجد فيها ما يطلق عليه الجنس المحايد، واكتفت بتقسيم الكلام إلى مذكر ومؤنث فقط.

بينما يقسم في بعض اللغات إلى مذكر ومؤنث وجنس محايد ليس بمذكر ولا بمؤنث، وقد ذكره أفلاطون، قائلاً: "أجناس الأسماء؛ فمنها مذكر، ومنها مؤنث، ومنها ما يكون وسطًا بين ذلك، فقد يحتاج أيضًا إلى استعمال تلك المقولات بدقة"

(١) (الهوامل والشوامل، (ص: ٣٠٣).
(٢) اللغة وعلم اللغة، ص١٦٠.
(٣) اللغة الرئيسة في ماليزيا.
(٤) فصيلة الجنس في العربية الأشكال والإشكال، هاني البطاط(ص ٣٧٨).

وقد أومأ ابن رشد إلى ذلك مفسرًا ومبينًا في تلخيصه لكتاب الخطابة في الوصية الرابعة في قوله: " وفي بعض الأَلسنة ليس يلفي فيه للمذكر والمؤنث شكل خاص، كمثل ما حكي أَنه يوجد في لسان الفرس. وهذا يوجد في الأَسماءِ والحروف. وقد يوجد في بعض الأَلسنة أَسماء هي وسط بين المذكر والمؤنث، على ما حكى أَنه يوجد كذلك في اليونانية"[١].

وقد رأى بعض الباحثين أن العربية فيها هذا الجنس المحايد، وجعل من ذلك ما يلزم الإفراد والتذكير، وهو عنده في الحقيقة من المحايد الذي يقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ لأنه ليس بمذكر ولا بمؤنث.

ومن ذلك عنده أيضاً "من، وما، الموصولتان، وهما لا تشيران إلى النوع أو العدد وتستعمل "من" للكائنات العاقلة، و"ما" للأشياء، وهي في رأي هنري فليش تعبر عن المحايد، وهي الحالة الوحيدة في العربية أيضًا التي يخصص فيها للاسم المحايد اصطلاح خاص[٢]. ولهذا رأى بعض الباحثين المحدثين، أن "من" للمذكر، و"ما" للمؤنث[٣].

وقد اتفق النحويون على أن ألفاظاً مثل: (من) و(ما) الموصولتين تلزم الإفراد والتذكير، وعللوا ذلك بأنها مبنية، والمبني لا يثنى ولا يجمع، وما ثني أو جمع من المبني فهو على خلاف الأصل.

وهي عند النحويين ليست من الجنس المحايد.

والظاهر أن تصنفيها ضمن الجنس المحايد ليس مستبعداً، فهي تطلق على المذكر والمؤنث سواء، والمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وتعيين المراد يكون بقرائن خارجية، وهذا يتطابق أو يتقارب مع فكرة الجنس المحايد.

وقد يكون من الجنس المحايد في العربية ما وسمه اللغويون بالجنس المجازي، على ما يراه بعض المعاصرين[٤].

(١) تلخيص الخطابة، لابن رشد، ص: ٢٧٥.

(٢) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص١٧٣.

(٣) من أسرار اللغة، أنيس، ص١٦٠.

(٤) انظر: (مصطلح المحايد، المذكر والمؤنث المجازيان، نور الدين عصام، ص: ٦).

المبحث الأول
ما يدل على الإفراد والتذكير في أصل وضعه

من الثابت في العربية أن المفرد أصل للمثنى والجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث، ثم يثنى ويجمع ويؤنث عند وجود المقتضي.

لكن بعض الصيغ تظل محتفظة بهذا الأصل، حتى وإن كان القياس يقضي بالتثنية والجمع والتأنيث.

وهذه الصيغ هي المصدر، وهو أول ما يجب فيه الإفراد والتذكير؛ لأنه المبدأ والمنشأ، ومنه يشتق، فثبت على الأصل من الإفراد والتذكير.

ومما يجب فيه أيضاً الإفراد والتذكير الجنس؛ لأنه الأصل قبل أن تقسم الأشياء إلى مثنى وجمع ومؤنث.

والمصدر والجنس متقاربان، فغالباً ما يدل المصدر على الجنس والماهية المطلقة.

ولا نكاد نجد أسلوباً أو صيغاً جاءت على الإفراد والتذكير إلا ويمكن حملها على المصدر أو معنى الجنس فيها.

أولاً -: دلالة المصدر على الماهية المطلقة

عرف ابن مالك المصدر بأنه " اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه، حقيقة أو مجازًا، أو واقع على مفعول، وقد يسمّى فعلاً وحدثًا وحدثانًا، وهو أصل الفعل لا فرعه خلافًا للكوفيّين"[(١)].

وتسميته بالحدث أو الحدثان يشير إلى دلالته على الجنس العام، فالمصدر، يدل على الماهية، من حيث هي هي، كما يقول الكفوي[(٢)].

وهو يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، كما يقول ابن

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٨)، وراجع: تمهيد القواعد(٤/ ١٨١١)، وشرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي(ص: ١٨٣).
(٢) انظر: الكليات (٨١٦).

جني،[١] فهذا طريق المصدر لما كان جنسًا لفعله[٢]

فلما كان المصدر جنساً للفعل فالمناسب له ألا يؤنث، كما يقول أبو حيان: "أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث"[٣].

وأيضاً لدلاته على الجنس العام فالمناسب له ألا تلحقه علامة تثنية أو جمع، كما يقول سيبويه: " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال، والعقول، والحلوم، والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر، والعلم، والنظر"[٤].

وهذا لأن الْمَصْدَرُ" جِنْسٌ وَالْجِنْسُ يَدُلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ مِنْ الْكَثْرَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْجَمْعِ"[٥].

وقد خالف الفراء القياس والمناسبة العقلية حين ذهب إلى أن القياس يجري في جمع المصدر، قال: "وقوله: بِمفازاتِهم[٦] جمع، وقد قرأ أهل المدينة (بِمَفازَتِهِمْ) بالتوحيد. وكل صواب. تَقُولُ فِي الكلام: قد تَبيَّن أمر القوم وأمورُ القوم، وارتفع الصوت والأصوات ومعناه واحد "[٧].

هذا عن المصدر المؤكد، وأما المصدر المبين للعدد والمبين للنوع فلا يراد منه الجنس؛ لأن "الْجِنْسَ لَا يُجْمَعُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنَّمَا تُجْمَعُ أَصْنَافُهُ وَالْجَمْعُ يَكُونُ فِي الْأَعْيَانِ كَالزَّيْدِينَ وَفِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا كَالْأَرْطَابِ وَالْأَعْنَابِ وَالْأَلْبَانِ وَاللُّحُومِ وَفِي الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ كَالْعُلُومِ وَالظُّنُونِ"[٨].

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٦).
(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٨).
(٣) التذييل والتكميل (١٠/ ١٨٩).
(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦١٩).
(٥) المصباح المنير (٢/ ٥٠٤).
(٦) من قول الله عَزَّوَجَلَّ: " ﴿وَيُنَجِّي الله الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الزمر: ٦١]، وفي المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر(ص: ٣٦٠): "قوله تعالى: (بمفازاتهم) قرأ حمزة والكسائي، وشعبة بألف بعد الزاي جمعا، والباقون بغير ألف إفرادا".
(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤٢٤).
(٨) المصباح المنير (٢/ ٦٩٦).

والتزام المصدر المؤكد الإفراد والتذكير مشروط بأن يبقى المصدر على وضعه من الدلالة على الحدث، فلا يكون اسماً، يقول الجرجاني فيما حكاه المصباح: "ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن"[(١)].

وبهذا علل الرضي جمع (ضيف) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾[(٢)] وجمع (خصم) في قوله تعالى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[(٣)] بأنهم خرجوا عن المصدر إلى الاسمية، ويجوز جمعهم بالنظر إلى أصل مصدريتهم[(٤)].

ويخرج المصدر أيضاً عن الحدثان إلى الاسمية إذا قصد منه العدد أو بيان الهيئة مثل ضربته ضربتين، أو ضربة شديدة، فهو هنا اسم لا يراد منه الحدث، وإنما المراد منه بيان العدد أو بيان الهيئة، يقول ابن جني: " "فأما التثنية والجمع في نحو قولك: قمت قيامين، وانطلقت انطلاقين، وعند القوم أفهام، وعليهم أشغال. فلم يُثَنَ شيء من ذلك، ولا يُجمع ولم يرد وهو مُرادٌ به الجنس؛ ولكن المراد به النوع"[(٥)].

كذلك يخرج المصدر إلى الاسمية أيضاُ إذا لحقته التاء، فيثنى حينها ويجمع كما تجمع الأسماء، يقول الرضي: " الإكرامات، والتخريجات والانطلاقات، ونحوها، لأن الواحد: إكرامة، وتخريجة بتاء الوحدة، لا: إكرام وتخريج، وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات، والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فلذا يقال: ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام"[(٦)] ويقول الكفوي: "يجوز جمع المصادر وتثنيتها إذا كان في آخرها تاء التأنيث كالتلاوات

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٠٥)، وراجع: الهمع٢/ ٩٦).
(٢) سورة: الذاريات: ٢٤.
(٣) سورة: ص: ٢١.
(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٨).
(٥) المحتسب (١/ ٨٢).
(٦) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٨٨).

والتلاوتين"[١].

وعلى هذا فإن"كل ما جمعوه من المصادر وتأولوا له بالسماع واختلاف الأنواع، هو من قبيل ما خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن الفاعل. فليس جمعه إذاً على الشذوذ أو الندرة كما ذهب بعضهم، وإنما لما زال عنه عارض المنع من الجمع عاد له حكمه الذي يقتضيه حال الأسماء في الأصل"[٢].

وقوع كل من الخبر والحال والنعت أو الصفة مصدراً

يقع كل من الخبر والحال والنعت مصدراً، [٣] وهو شائع كثير[٤].

ووقوع الحال مصدراً أكثر من وقوع النعت [٥] وهو في الجميع على خلاف الأصل ومقصور على السماع؛ لأن المصدر يدل علي المعني لا علي صاحبه [٦].

وإذا كان الأصل في الثلاثة المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن المصدر هنا يلزم الإفراد والتذكير[٧]، فيخالف بهذا الخبر المبتدأ والحال صاحبها، والنعت منعوته.

وإنما التزموا فيها الإفراد والتذكير لأمر راجع إلي طبيعة المصدر نفسه، كما يقول ابن جني: " فلما كان الغرض في قولهم: (رجل عدل) و(امرأة عدل) هو إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر " [٨]..

فالمصادر أنفسها قبل أن يوصف بها لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث؛ لأن التأنيث والجمع يذهب بالكلمة مذهب الصفة الحقيقية التي لا معني للمبالغة فيها " ويخرج

(١) الكليات (ص: ٨١٧).
(٢) جمع المصادر، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة التراث العربي، العدد: ١٩ / إبريل / ١٩٨٥، السنة الخامسة (ص: ١٣٩).
(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٩٢/١، وشرح التسهيل ٣٢٢/٢، والارتشاف ١٣٧٣/٣.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣١٥/٣، وشرح الكافية ٢٩٥/٢، والارتشاف ١٩١٩/٤.
(٥) انظر: الأشمونى ٦٤/٣.
(٦) انظر: أوضح المسالك ٢١٨/٣.
(٧) انظر: الخصائص ٢٠٢/٢، وابن يعيش ٥٠/٣، ٥١.
(٨) الخصائص ٢٠٦/٢، وانظر: توجيه اللمع صـ١٦٩، والتصريح ١١٣/٢.

بها عن المصدرية[١].

وعلى هذا أنث بعضهم المصدر وثناه وجمعه[٢]، "إذا كثر استعماله فى الوصف ودام الاستماع له وألف واعتيد حتى يزول عن شبه المصادر، ويدخل فى الأسماء والصفات بطول العادة وذلك فى الكلام قليل"[٣].

ولما فى التزامهم الإفراد والتذكير من فوات المطابقة اختلف النحويون فى تخريجه، فذهب الكوفيون إلى تأويله بالمشتق، فنحو (رجل عدل) عندهم بمعنى: (رجل عادل) و(امرأة عدل) بمعنى: (امرأة عادلة) و(رجال عدل) بمعنى: (رجال عادلون) و(نساء عدل) بمعنى: (نساء عادلات)[٤].

وقد اعترض على هذا التخريج ابن عصفور بأنه" إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكن بقاؤه على أصله كان أولى، ومما يبين أنه باقٍ على أصليته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كما كان قبل أن تصف به"[٥].

وهو اعتراض وجيه يتناسب مع دلالة المصدر على الجنس والماهية؛ لأن هذا التأويل يجعل المصدر كالمشتق، والفرق بيهما كبير، ويبدو لي من خلال فهمي لدلالة المصدر على الجنس أنه لا يقصد منه بيان عدد، وإنما المقصود منه الحديث عن جماعة خبرهم أو صفتهم أو حالهم أنهم كذا، ولا يراد منه بيان أنهم قليل أو كثير، فعندما نقول في المشتق:)رجال عادلون) بالجمع، فالمقصود أن عدداً كثيراً من الرجال كل واحد منهم عادل، أما إذا قلنا في المصدر: (رجال عدل) فالمقصود الإخبار عن جماعة بالعدل فقط، قد يكون عددهم قليلاً أو كثيراً

ولذلك فإني أرى أن مذهب البصريين بالتأويل على حذف مضاف هو أنسب لدلالة المصدر، وكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصل: (رجل عدل): (رجل ذى

(١) الخصائص ٢٠٩/٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢٠٦/٢، ٢٠٧، وتوجيه اللمع صـ ١٦٩، ١٧٠، والتصريح ١١٣/٢.

(٣) تصحيح الفصيح صـ ٢٥٣، وانظر ابن يعيش ٥٠/٣، ٥١.

(٤) انظر رأي الكوفيين فى: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١ والارتشاف ١٩١٩/٤، وأوضح المسالك ٢٧٩/٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١.

عدل) فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه[١].

والخلاف بين الكوفيين والبصريين في تأويل ما سبق ليس مطرداً عندهم فى بابى الحال والنعت، فقد خالف كل فريق ما ادعاه، فذهب البصريون إلى تأويل المصدر بالمشتق فى باب الحال فى نحو: (أتيته ركضاً) وقال الكوفيون إنه على حذف مضاف[٢].

وقد ذهب مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إلى جواز الوصف بالمصدر قياساً لكثرة المسموع منه،[٣]، كما أجاز وقوع الحال مصدراً[٤].

مصادر خالفت أصل وضعها من الإفراد والتذكير

سبق أن الأصل في المصدر أن يأتي مفرداً مذكراً، ولكن بعض المصادر خالفت هذا الأصل، فجاءت مثناة أو مجموعة أو مؤنثة، ومن هذا لفظ (أحد)

لفظ أحد

من المصادر[٥] التي نص النحاة على أنها تلزم الإفراد والتذكير لفظ (أحد) ويختص بعد نفي محض أو نهي أو شبيههما بعموم من يعقل[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٧].

ولفظ (أحد) بخلاف لفظ «واحد» الواقع في التنييف وفي غيره، لأن ماده هذا «وح د» ومادة الذي للعموم «همزه وحاء ودال»، نص النحاة على ذلك"[٨].

(١) انظر: ائتلاف النصرة صـ٧٤، وابن الناظم صـ٤٩٥.
(٢) انظر: حاشية الخضرى٥٣/٢، ٥٤.
(٣) أجازه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى دورته السابعة والثلاثين، وانظر مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاماً صـ١٠٨.
(٤) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماًصـ١٠٩.
(٥) انظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٠)، والهمع(٢/ ٥١٣)
(٦) انظر: التسهيل(ص: ١١٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٥، والتذييل والتكميل (٣٣١/٩)، والمساعد (٢/ ٨٦).
(٧) [الحاقة: ٤٧].
(٨) التذييل والتكميل (٩/ ٣٣١).

ويلاحظ أن لفظ (أحد) له خصوصيات عدة، فهو يلزم الإفراد والتذكير، ويختص بعد نفي محض أو نهي أو شبيههما بعموم من يعقل كما أنه يلزم التنكير.

و(أحد) التي تلزم الإفراد والتذكير بخلاف الواقعة في التنييف وفي غيره، فإننا فيه نستعمل لفظة (أحد) و(إحدى)، فتقول: أحد عشر وإحدى عشرة، ولا نستعمل لفظة (واحد) أو (واحدة)،

وكذلك قبل ألفاظ العقود فتقول: أحد وعشرون، وإحدى وعشرون، وقد تقول واحد وعشرون، وواحدة وعشرون على قلة[١].

ويبدو أن لفظ (أحد) أقدم من (واحد) غير أن العربية خصصت لكل منهما معنى واستعمالًا جاء في (التطور النحوي): والفرق في المعنى بين (أحد) و(واحد) معروف، وهو مثال ما قلناه من أن العربية تميل إلى التخصيص، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستعملهما مترادفين، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة، غير ما لصاحبه[٢].

وقد ورد لفظ (وحد) مثني مضافًا إلى ضمير مثنى، ومجموعا، حكى ابْن الْأَعرَابِي: جلس وَحده، وعَلى وَحده، وجلسا على وحديهما، وعَلى وَحدهمَا، وجلسوا على وحدهم[٣].

ومثله يقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها[٤].

وقد يلتزم الإفراد والتذكير (نسيج)، ويثنى ويجمع ويؤنث (وحد)، حكى بعضهم أن «نسيجًا» يترك موحدًا في التثنية والجمع ومذكرا في التأنيث؛ فيقال: هما نسيج وحدهما، وهم نسيج وحدهم. والقياس فيه ما ذكره الخليل[٥].

---

(١) انظر: معاني النحو (٣/٢٧٣).

(٢) انظر: التطور النحوي، برجشتراسر، ص ١٢١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٤٩٠)، وانظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٥٩)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٧٩٩)، والهمع(٢/ ٥١٣)، وحاشية الصبان (٢/ ٣٧٨).

(٤) انظر: حاشية الصبان (٢/ ٣٧٨).

(٥) انظر: تمهيد القواعد(٧/ ٣٢٠٤).

المصدر الميمي

من الصيغ الصرفية التي تلازم الإفراد والتذكير المصدر الميمي، وهو يؤدي ما يؤديه المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل، ولما كان مثله في المعنى والعمل كان حقه أن يشبهه في ملازمة الإفراد والتذكير.

غير أنه قد ورد منه ما يمكن أن يكون جمعاً، وهو قول الله عزوجل: (وحرمنا عليه المراضع من قبل)[١].

والمراضع في الآية قد تكون جمع (مرضع) وصفاً للمرأة، وهذا لا إشكال فيه، وقد تكون مصدراً ميميًا أو اسم مكان وكلاهما مما يلتزم الإفراد، ولكنه جاء في الآية مجموعاً، يقول السمين الحلبي: "وحرمنا عليه المراضع من قبل، أي منعناه أن يقبل ثدي إحداهن من قبل إتيان أمه. جمع مرضعة أو مرضع، والظاهر الثاني"[٢].

أيضًا قد ورد المصدر الميمي مؤنثاً، وكلام سيبويه وابن السراج يفهم منه أنه قليل، يقول سيبويه: "وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المعجزة والمعجزة، كما قالوا: المعيشة. وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع. قالوا: المزلة أي موضع زلل. وقالوا: المعذرة والمعتبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس"[٣].

وممن صرح بشذوذ دخول التاء هنا الرضي الذي يقول: "والمفعل في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء"[٤] ومثله صرح أبو حيان بالشذوذ[٥].

غير أن مجمع اللغة في القاهرة يرى أن دخول تاء التأنيث هنا كثير، وهو قياس، وقد أصدرت لجنة الأصول قراراً بجواز لحاق التاء للمصدر الميمي بناء على كثرة المسموع، وكان نص القرار "سمع من المصدر الميمي من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: مَحْمَدَة، مَذَمَّة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومودة، وغيرها كثير.. ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها". وهذه قائمة بمجموعة من

(١) القصص: ١٢
(٢) عمدة الحفاظ، ٢/ ٩٥.
(٣) سيبويه"٤/ ٨٨، وراجع: الأصول ٣/ ١٤١.
(٤) شرح الشافية ١ / ١٨٥.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢ / ٣٣٥.

المصادر الميمية لحقت بها التاء، وهي مستخرجة من معاجم اللغة: مهلكة - مشارة - مسرة - موعظة - مخافة - مشقة - مغفرة - محبة - معرفة - مرمة - مسألة مغضبة - مهانة - مساءة - مهابة - موجدة - معاذة - معتبة - مخبثة - مبعثة - مقالة - منصبة - متعبة - مفخرة - مخلفة - مرادة - مسعدة - مكرمة - مهمة - مخالة - مزلة - مرغمة - مقدرة - معرفة - مفسدة - موعدة - معصية - ميسرة. ومغضبة، وموجدة، ومعتبة، ومخبثة.

اسم المكان:

بناء على ما رجعت إليه اللجنة من كتاب سيبويه، وما ورد من الأمثلة التي بلغت ستة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء. تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي"[(١)].

رأي في قرار مجمع اللغة العربية

الأصل والقياس في المصدر الميمي أن يلزم الإفراد والتذكير؛ لأنه يشبه المصدر الأصلي في المعنى والعمل، وما ورد منه مختوماً بالتاء حكم عليه سيبويه وابن السراج بالقلة كما سبق، بينما حكم عليه الرضي وأبو حيان بالشذوذ، أما ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية من الجواز اعتمادًا على كثرة المسموع منه فيحتاج إلى نقاش، ذلك أن أكثر هذه الألفاظ التي احتجوا بها ليست في الحقيقة مصادر ميمية، بل هي كلمات على وزن مفعلة التي تدل على التعليل، أو أسماء لا مصادر جاءت على وزن (مفعلة)، ومن هذا مما يدل على التعليل، وليس مصدراً مَحْمَدَة، ةمَذَمَّة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومهلكة، ومخلفة، ومسعدة، ومكرمة، ومفسدة، ومغضبة، وموجدة، ومعتبة ومخبثة.

يقول ابن مالك: "يصاغ من الثّلاثيّ اللّفظ أو الأصل لسبب كثرته أو محلّها «مفعلة»[(٢)]، ويعلق عليه ناظر الجيش قائلاً: "مثال سبب الكثرة: (الولد مبخلة مجبنة)، أي سبب كثرة البخل والجبن"[(٣)] جاء في الخزانة: "ومخبثة بفتح الميم من

(١) كتاب في أصول اللغة ٢/ ٢٣.
(٢) التسهيل(ص: ٢٠٩).
(٣) تمهيد القواعد (٨/ ٣٨٢٧).

الخبث، يقال: خبث الشيء خبثًا من باب قرب، خلاف طاب، والاسم: الخباثة، ومفعلة صيغة سبب الفعل والحامل عليه والداعي إليه، كقوله: الولد مجبنة مبخلة أي سبب يجعل والده جبانًا لم يشهد الحروب ليربيه ويجعله بخيلاً يجمع المال ويتركه لولده من بعده، ومثله كثير في العربية ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة"[١].

وأما بقية ما أوردوه فهو أقرب إلى الاسمية منه إلى المصادر، وهي كلمات مثل: مودة، وموعظة، ومشقة، ومغفرة، ومحبة، ومعرفة، ومرمة، ومسألة، وبقية الكلمات هي أقرب إلى الاسم منها إلى المصدر.

نعم وردت بعض كلمات قليلة مصادر ميمية مختومة بالتاء، ولكن هذه القلة لا تخرج حكمها من الشذوذ إلى القياس.

وقد نبه سيبويه على هذا، فذكر أن ما يأتي مخالفاً للقياس مما على وزن مفعل بفتح العين أو كسرها فالمراد منه -غالباً = الاسم، وليس اسم المكان ولا المصدر الميمي، يقول " وأما المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مسجدٌ.، نظير ذلك: المكحلَة، والمحلَب، والميسَم، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل. وكذلك المدَق صار اسماً له كالجلمود. وكذلك المقبرَة، والمشرَقة، وإنما أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقال: مقبرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد. مثل ذلك: المشربة، وإنما هو اسمٌ لها كالغرفة. وكذلك المدهَن.والمظلَمة بهذه المنزلة، إنما هو اسم ما أخذ منك، ولم ترد مصدراً ولا موضع فعل.

وقالوا: مضرَبة السيف، جعلوه اسماً للحديدة، وبعض العرب يقول: مضرِبةٌ، كما يقول: مقبرُة ومشربِة، فالكسر في مضربةٍ كالضم في مقبرُةٍ. والمنخر بمنزلة المدهن كسروا الحرف كما ضم ثمة"[٢]، ويقول"." يجيء المفعل اسماً كما جاء في المسجد والمنكب، وذلك: المطبخ، والمربد.وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل"[٣].

(١) ا خزانة الأدب (١/ ٣٣٦).
(٢) الكتاب٤/ ٩٠: ، ٩١.
(٣) السابق ٤/ ٩٢.

ويوضح الرضي هذا فيقول: " جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع"[(١)].

فدل هذا على أن سيبويه لا يرى مانعاً من لحاق التاء لما كان على وزن مفعل مصدراً ميمياً أو اسم مكان إذا كان اسماً لا مصدرًا، ولم يجر على الفعل.

ثانياً- دلالة الجنس على الماهية المطلقة

المقصود من الجنس هو المعنى الذهنى المجرد ليدل من غير تذكر فرد من أفراده الخارجية، ولا استحضار صورته فى دائرة الذهن ومن غير ربط بين اللفظ ومدلوله الحقيقى[(٢)].

وهذا المعنى يتحقق بما اصطلح عليه اسم الجنس واسم الجمع، ويتحقق بما يدل على الجنس عامة في مواضع مثل ضمير الشأن والضمير المستتر في ليس ولا يكون.

١- اسم الجنس

الأصل في اسم الجنس أنه لا يكون في الغالب إلا فيما كان مخلوقًا لله تعالى غيرَ مصنوع، نحوَ: "تَمْرَة"، و"تمرٍ"، و"طَلْحَةٍ"، و"طَلح، فإذا أُريد تمييزُ الواحد، مُيز حينئذ بالتاء، من نحو: "تَمْرَة"، و"طَلحَة".

فأما قولهم: "سَفِينَة"، و"سَفِينٌ"، و"لَبِنَة"، و"لَبِنٌ"، و"قَلَنْسُوَةٌ"، و"قَلَنْسٍ" فمشبه بالمخلوقات وقياسه التكسيرُ نحوُ "قَصْعَةٍ"، و"قِصاعٍ"[(٣)].

واسم الجنس قد يكون جمعياً وقد يكون إفرادياً.

أما اسم الجنس الجمعي فيفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو تمر

(١) شرح الشافية ١/ ١٨٤.

(٢) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ١١٢)، وابن الناظم (ص: ٢٤)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٤١٦ وتمهيد القواعد(٩/ ٤٧٤٩)، وعلم الجنس واسمه لـ د/ صلاح عبد العزيز صـ ٩٦، ٩٧، ١٠١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧١)..

وتمرة، وجوز وجوزة، وكلم وكلمة[١]، وربما عكس نحو الكمء؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس. وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس. وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورمي، وزنج وزنجي.

وأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب[٢].

الأصل في اسم الجنس التذكير

الأصل في اسم الجنس أن يكون مذكراً في اللفظ، وقد يكون مؤنثاً، والتذكير غالب عليه، أما إذا التزم تأنيثه حكم عليه بالجمعية؛ وذلك نحو: تخم وتهم؛ فإن مفرديهما: تخمة وتهمة، وهما جمعان لا اسما جنس؛ لأن العرب لم تقل إلّا: هذه تخم، وهي التهم؛ فالتزمت التأنيث، فدل هذا على الجمعية، وأما إذا ذكر وأنث نحو: الرّطب فيكون اسم جنس[٣].

الأصل في اسم الجنس الإفراد

يقول الرضي: " وأمّا اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقًا، نحو إبل، وتراب"[٤].

وهو وإن كان مفرداً في اللفظ، فإنه جمع في المعنى، فلذا يجوز مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾،[٥] فوصف بالواحد، وقد يوصف بالجمع كما في قوله سبحانه: : ﴿السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾[٦]، فروعي مرة لفظه ومرة أخرى معناه.

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٦)، وتوضيح المقاصد (١٤١٦/٣)
(٢) انظر: حاشية الصبان (٣٨/١).
(٣) انظر: ابن الناظم (ص: ٢٤)، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٤٧.
(٤) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٧).
(٥) الحاقة: ٧.
(٦) الرعد: ١٢.

تثنية اسم الجنس وجمعه

اختلف النحويون في التزام اسم الجنس بنوعيه الجمعي والإفرادي لفظ المفرد.

١- ذهب سيبويه إلى وجوبه، قال: "واعلم أنه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان: ألا تر ى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر. كما أنَّهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع

نحو: التَّمر، وقالوا: التُّمرات. ولم يقولوا: أبرارٌ"[١].

٢- يرى بعض النحويين منهم ابن السراج قياسية جمعه إذا كان له أنواع[٢].

يقول ابن عقيل: " لا خلاف أن جمع الكثرة لا يجمع قياسًا، كالمصادر وأسماء الأجناس، إذا لم تختلف أنواعها، فإن اختلفت، فالصحيح، وهو قول سيبويه: الاقتصار على ما سمع، لعلة ما ورد من ذلك، قال المبرد والرماني وغيرهما: يقاس"[٣].

مخالفة اسم الجنس لأصله من الإفراد والتذكير.

سبق أن الأصل في اسم الجنس الإفراد والتذكير، فإذا جاء منه شيء مثنى أو مجموع أو مؤنث فهو حري أن يبحث فيه، ومن هذا:

لفظا كل وبعض

مما يلزم الإفراد والتذكير لفظ (كل)، ويكون معناه بِحَسب مَا يضَاف إِلَيْهِ[٤] فَإِن كَانَ مُضَافاً إِلَى مُنكر وَجب مُرَاعَاة مَعْنَاهَ فيعود الضمير حينهامفرداً مذكرًا، كما في قوله تعالى: ﴿وكل شَيْء فَعَلُوهُ فِي الزبر﴾[٥] ﴿وكل إِنْسَان ألزمناه طَائِره﴾[٦].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦١٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٣٢/٣، ٣٣، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٨).

(٣) المساعد (٣/ ٤٨٧).

(٤) انظر: مغني اللبيب(١/ ١٩٦)، وشرح الدماميني على المغني اللبيب (١/ ١٦٠)

(٥) القمر: ٥٢.

(٦) الإسراء: ١٣.

ويجوز أيضاً مراعاة اللفظ فتقول كل رجلين سافَر، أو: سافرا، كل الرجال سافَر، أو: سافروا.، وهكذا.

والأغلب إذا وقعت كلمة: "كل" مبتدأ وأضيفت إلى نكرة مراعاة معنى النكرة في خبر المبتدأ: " كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُون﴾فوقع الخبر جمعاً؛ لأن المضاف إليه نكرة(حزب) وهو جمع في معناه، وهو أقوى من أن يقال: (كل حزب بما لديهم فرح).

وإن أضيف (كل) لمعرفة صح اعتبار معنى الجمع، أو اعتبار لفظ: "كل" المفرد المذكر. كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: "كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"[١] فروعي في الحديث لفظ (كل) المفرد المذكر، فجاء الخبر (راع) مفرداً مذكراً، ويجوز مراعاة معنى (كل) فيأتي الخبر جمعاً، نحو: "كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه".

يقول ابن جني: " فإذا قيل: "أنتم كلّكم بينكم درهم. فظاهر هذا أن يكون (كلكم) توكيدًا لـ (أنتم) والجملة بعده خبر عنه. ويجوز أن يكون كلكم مبتدأ ثانيًا، والجملة بعده خبر عن (كلكم). وكان أجود من ذلك أن يقال: بينه درهم لأن لفظ كلّ مفرد ليكون كقولك أنتم غلامكم له مال. ويجوز أيضًا: أنتم كلكم بينهم درهم، فيكون عود الضمير بلفظ الغائب حملاً على اللفظ، وجمعه حملاً على المعنى.كل ذلك (مساغ عندهم) ومجاز بينهم".[٢].

بينما أوجب ابن هشام[٣] في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آَتِيهِ﴾[٤]، ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾[٥].

كذلك إن قطعت (كل) عن الإضافة لفظًا جاز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿كل آمن بالله﴾[٦]، وقوله: ﴿كل كذب الرسل﴾[٧] بالإفراد في

(١) الحديث في صحيح البخاري (٢/ ٥).
(٢) الخصائص ط-أخرى (٣/ ٣١٥).
(٣) انظر: مغني اللبيب (١/ ٢٠٠)، وحاشية الصبان (٣/ ١٢٥).
(٤) مريم: ٩٥.
(٥) الإسراء: ٣٦.
(٦) البقرة: ٢٨٥
(٧) ق: ١٤.

الخبر؛ مراعاة للفظ (كل) المفرد المذكر، ويجوز مراعاة المعنى، نحو: ﴿كل له قانتون﴾[١]، ﴿وكل في فلك يسبحون﴾[٢]، فجاء الخبر في الآيتين مجموعاً مراعاة لمعنى (كل)[٣].

ومثل (كل) (بعض) تلتزم الإفراد والتذكير، ويجوز فيها مراعاة اللفظ بالإفراد، ومراعاة المعنى بالجمع، فيقال: "بعض الناس غاب، في الصور المختلفة، مراعاة للفظ "بعض". ويصح مراعاة المعنى، فيقال: بعض الناس غاب أو: غابت، أو، غابا، أوغابتا، أو: غابوا، أو: غبْن. وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها"[٤].

ومع أن النحويين مجمعون على أن لفظ (كل) يلزم الإفراد والتذكير، والخلاف في مراعاة لفظها أو معناها إلا أنه قد حكى الخليل ونقله سيبويه أن بعض العرب يقول: كلَّتهن منطلقة. بتأنيث (كل)، وهي في هذا شبيهة[٥](أي) التي تلزم الإفراد والتذكير، ولكن مع ذلك قد تؤنث، فيقال: أيهن فلانة وأيتهن فلانة[٦].

٢ - اسم الجمع

وهو ما دل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وهو ليس على وزن من أوزان جمع التكسير، ويعود عليه الضمير مفردا[٧].

وهو نوعان: ما له مفرد من لفظه؛ مثل: صحب وصاحب وركب وراكب، وما لا مفرد له من لفظه مثل قوم ورهط.

الأصل في اسم الجمع التذكير

التذكير من لوازم اسم الجمع كما يقول السلسيلي[٨].

(١) البقرة: ١١٦
(٢) يس: ٤٠
(٣) انظر: معاني النحو ٤/ ١٣٩.
(٤) النحو الوافي (١/ ٢٦٧).
(٥) سيأتي الحديث عنها.
(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٠٧).
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٧)، وابن الناظم (ص: ٢٤).
(٨) انظر: شفاء العليل، السلسيلي، ٣ / ١٠٤٠.

ومما يعرف به اسم الجمع كونه مساويًا للواحد في تذكيره، أما التأنيث فهو من لوازم الجمع كما يقول ابن الناظم[١].

الأصل في اسم الجمع الإفراد

يقول أبو حيان: "نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ لَا يُثَنَّى"[٢].

تثنية اسم الجمع وجمعه

١-الظاهر أن سيبويه لا يرى جواز جمع اسم الجمع، وأن المجموع منه لا ينقاس[٣]، يقول سيبويه: " هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء، فمن ذلك قولهم: رهطٌ وأراهط، كأنَّهم كسروا أرهطٌ. ومن ذلك باطلٌ وأباطيلُ لأنَّ ذا ليس بناء باطلٍ ونحوه إذا كسّرته، فكأنَّه كسّرت عليه أباطيل وإبطالٌ"[٤] وهو رأيه نفسه في تثنية اسم الجنس وجمعه.

٢- بعض النحويين يرى جواز تثنية اسم الجمع وجمعه إذا اختلفت أنواعه، يقول أبو حيان: " فإن اختلفت فقيل لا ينقاس جمعها على ما جاء منه، وعليه جماعة أصحابنا، وذهب المبرد، والرماني وغيرهما إلى اقتباس ذلك"[٥]، يقول الرضي: "يجوز تثنية اسم الجمع، والمكسر، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين"[٦].

٣- أجاز ابن مالك جمع اسم الجمع وجمع التكسير، إلا ما وازن مَفاعِل ومَفاعِيل، يقول: " يجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن " مفاعل " او " مفاعيل "او " فُعَلة " او " فَعَلة " لما يثنيان له، جمع شبيهيهما من مثل الآحاد"[٧].

ولكن ناظر الجيش يفسر كلام ابن مالك بأنه أراد جواز الجمع عند اختلاف الأنواع، يقول: "يشير ابن مالك بذلك إلى جواز جمع اسم الجمع، إذا قصد به بيان

(١) انظر: ابن الناظم (ص: ٢٤).
(٢) البحر المحيط في التفسير (٣/ ٣٩٨).
(٣) انظر: الارتشاف(١/ ٤٧٣).
(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦١٦).
(٥) الارتشاف(١/ ٤٧٣، ٤٧٤).
(٦) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٣).
(٧) التسهيل(ص: ٢٨٢).

الأنواع نحو: رهط وأرهط، وقوم وأقوام"[1].

رأي في التزام اسمي الجنس والجمع الإفراد والتذكير

الأصل في اسم الجمع أنه موضوع لنوع مخصوص من الدلالة على الجمعية، وهو مطلق الجمع دون تحديد الكثرة أو القلة، والذي أراه أنه ليس جمعاً[2]، بل هو اسم لما هو مجموع، فالمقصود من الجمع هو الدلالة على عدد أكثر من اثنين، وأما المراد من اسم الجمع فهو مسمى هذا العدد دون النظر إلى العدد نفسه، وعلى هذا يمكن أن يقال إن (راكبين) الجمع يدل على عدد من المسافرين، أما (ركب)اسم الجمع فهو اسم لهذا العدد، ويمكن أن يكون الركب مكوناً من واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، بينما لا يكون (راكبون) إلا ثلاثة فصاعداً، ولهذا فإن (الركب) مفرد في اللفظ ومعناه قد يكون مفرداً أو مثنى أو جمعاً، فيقال: الركب قادم، والركب قادمان والركب قادمون، لذا صح أن يقع الإخبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع؛ لأنه ليس جمعاً، بل هو مسمى لعددٍ ما.

أما (الراكبون) فلا يصح أن يخبر عنه إلا بالجمع، فيقال: (الراكبون قادمون)؛ لأن الجمعية فيه مقصودة.

وأما اسم الجنس فالظاهر أن المراد منه هو الاسم الذي وضعته العرب لمطلق الجنس

وأمر اسم الجنس هنا يختلف عن أمر اسم الجمع، فإن النحويين قصدوا الفرق بين الجمع واسم الجمع، كما قصدوا الفرق بين المصدر واسم المصدر، أما الجنس فهو يدل على الماهية المطلقة وهناك ألفاظ تدل على هذه الماهية هي ما اصطلح على تسميتها باسم الجنس، ويمكن أن يقال إن اسم الجنس هو الألفاظ الدالة على الماهية المطلقة، أما الجنس فهو هذه الماهية.

والظاهر أيضاً أن هذه الماهية تدل على عدد كثير، بخلاف اسم الجمع الذي

(١) تمهيد القواعد(٩/ ٤٨٤٧).

(٢) في شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٧): "عند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع، خلافا لسيبويه؛ وعند الفرّاء: كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، والا فلا".

يدل على مسمى العدد، لا على العدد نفسه، فإذا صح أن يخبر عن اسم الجمع بالمفرد والمثنى والجمع كما سبق فإنه لا يصح أن يخبر عن اسم الجنس إلا بمفرد أو باسم جنس جمعي، فيقال مثلا: (التمر كثير) ويقال: (التمر أحمر)، لكن لا يخبر عنه بعدد فلا يقال: التمر أحمران. وذلك أن دلالة اسم الجنس تقتضي أن تكون مطلقة ويتحقق هذا بالإخبار عنه أو بوصفه بالمفرد وبالجنس، أما الجنس فواضح، وأما المفرد فإنه يدل على مطلق غير محدد، فإذا قيل التمر أحمر بالإفراد، فإن المعنى كل واحدة من التمر حمراء دون تخصيص.

وبناء على هذا الفهم أقول إن تثنية اسم الجنس وجمعه لا تستقيم مع دلالة اسم الجنس على شيء مطلق، بينما دلالة اسم الجمع على مسمى عددٍ ما تجعله أقرب إلى أن يكون اسماً مفرداً قابلاً للتثنية والجمع.

وهذا إذا لم تتعدد أنواع اسم الجنس، وإلا فإن التعدد نفسه يخرج اسم الجنس عن طبيعته ويجرده للتسمية فيصح تثنيته وجمعه.

وهذا واضح من رفض سيبويه لتثنية اسم الجنس وجمعه، بينما أجاز في اسم الجمع التثنية والجمع على ما قد يفهم من كلامه.

وقد مر بنا من قبل أن من النحويين من يجعل التثنية والجمع جائزين بشرط تعدد أنوعه، ظهر هذا في المصدر وفي اسم الجمع وفي اسم الجنس.

يقول ابن الحاجب: "الأسماء موضوعة لمعقولية هذه الأشياء كالتمر والعسل، فلا يصح جمعها إلا إذا قصد آحادها أو أنواعها، فكما أنه لا يصح أن يقال: ماء وعسل: جمع، فكذلك هذا. ويدل عليه امتناع جمع تمر إذا قصد به الجنس، وجواز جمعه إذا قصد به النوع. ولذلك نقطع بالفرق بين معنى تمر وتمرات. في أن تمرات تدل على قصد الوحدان، مثلها في: رجال. وتمر إنما يدل على الماهية مثله في: ماء وعسل"[(١)].

٣- الضمير الدال على الجنس

الأصل في الضمائر أنها تتقلب إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وهي

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٤٥).

وإن كانت مبنية، وحق المبني أن يلزم الإفراد فلا يثنى ولا يجمع، لكن الضمائر لكثرة تقلبها تصرفوا فيها، فثنوها وجمعوها، وحكم النحويون على المثنى والجمع منها بأنه مرتجل، فالمثنى أصل في بابه، كالمفرد، كلاهما أصل، وكذلك الجمع.

وتستعمل الضمائر في بعض الأبواب مراداً بها الجنس، فتلزم الإفراد والتذكير، أو يغلب عليها ذلك، ومن هذا ضمير الشأن، والضمير في ليس ولا يكون مستثنى بهما، والضمير في (ربه).

- ضمير الشأن

المراد بالشأن الجنس العام، ولهذا يحسن فيه الإفراد والتذكير.

وقد ذهب الكوفيون[١] ووافقهم ابن مالك[٢] إلى أن ضمير الشأن يلزم الإفراد والتذكير بشرط ألا يليه مؤنث أو مذكّر شبيه بالمؤنّث أو فعل بعلامة تأنيث، فإن وليه شيء من هذا فالأرجح تأنيثه باعتبار القصة، وذلك نحو: كان زيد منطلق، وكانت هند منطلقة: للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيد منطلق، ولا: كان هند منطلقة.

أما البصريون فيذهبون إلى أن التذكير راجح[٣]، نحو: قوله تعالى في قراءة ابن عامر (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ([٤]). بالتاء الفوقية في (تكن) واسمها (أن يعلمه) وهو مذكر. وبقول العرب: إنه أمة الله ذاهبة".[٥].

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٦١).

(٢) انظر: التسهيل(ص: ٢٨)، وتمهيد القواعد١/ ٥٥٨، والهمع (١/١٦١).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٦٤)، والتذييل والتكميل ٢٧٨/٢.

(٤) الشعراء: ١٩٧، والقراء كلهم قرؤوا (أولم يكن لهم) بالياء، (آية) نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ (أولم تكن لهم) بالتاء، (آية) رفعاً. انظر: النشر في القراءات العشر ٣٣٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٤٢٤).

(٥) نظر: الكتاب ١/ ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٤)، والارتشاف(٢/ ٩٤٧)، والتذييل والتكميل (٢٧١/٢)، و٤/ ٢٥٠).

يقول أبو حيان: " ولم يذكر أصحابنا[١] هذه الترجيحات التي ذكرها المصنف، وإنما ذكروا أن ضمير الأمر أو القصة يجوز أن يأتي بعدهما المذكر والمؤنث، فتقول: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وهي هند ذاهبة، وهو هند ذاهبة. وكذلك: كانت زيد قائم، وكان زيد قائم، وكان هند ذاهبة، وكانت هند ذاهبة، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث"[٢].

ويبدو لي رأي ابن مالك والكوفيين أوجه من رأي غيرهم، فإن الضمير إذا فسر بمذكر وجب تذكيره للمطابقة، وإذا فسر بمؤنث فالأولى تأنيثه رعاية للمطابقة أيضاً، وإن كان يجوز التذكير، جرياً على الأصل؛ لأن المذكر أصل للمؤنث، خاصة مع عدم السماع في تأنيث الضمير إذا فسر بمذكر، بخلافه إذا فسر بمؤنث، فقد ورد فيه التذكير والتأنيث، يقول الرضي: " وتأنيثه، وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثًا: قياس، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يسمع"[٣].

الضمير في ليس ولا يكون

أستُعمل كل من (ليس) و(لا يكون) للاستثناء، نحو (أقبل الرجال ليس محمدًا) و(أقبلت النساء لا يكون هند) وفي الحديث: ما أنهر الدم فكلوا ليس السن والظفر[٤].

وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد، هو الافراد والتذكير، فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى الضمير بارز، فتقول (أقبل النساء ليس فاطمة ولا يكون فاطمة) و(أقبل الرجال ليس محمدًا، ولا يكون محمدًا) ولا تقول: (ليست فاطمة) و(لا تكون (ولا ليسوا ولا يكونوا، ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي، وهما لا يطابقان (إلا) في الاستعمال، ولا في المعنى.

واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق" عند

(١) سُبق ابن مالك بهذا الرأي ممن ينتسب إلى البصريين، ومن أشهرهم الفارسي، انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٤٥٨)، والزمخشري: انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٤).

(٢) التذييل والتكميل (٢/ ٢٧٨).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٦٧).

(٤) الحديث في: مسند أحمد ط الرسالة (٢٥/ ١٢٥).

سيبويه، . "أو" عائد على "البعض المدلول عليه بكله السابق" عند جمهور البصريين، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنًا عند الكوفيين "فتقدير: قاموا ليس زيدًا": ليس هو، أي: "ليس القائم" زيدًا على القول الأول، أو ليس هو، أي: "ليس بعضهم" زيدًا على القول الثاني، أو: ليس قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث[١].

والأقرب عندي أن الضمير عائد على "البعض المدلول عليه بكله السابق، أو على العائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنًا.

وهذان التقديران أظنهما أولى لأن عود الضمير على (البعض)أوعلى المصدر المدلول عليه بالفعل يتناسب مع التزام الضمير الإفراد والتذكير، فهما مما يلتزمانهما، بخلاف عود الضمير على اسم الفاعل، فإن الأولى فيه المطابقة.

- دخول (رب) على هاء الغيبة

تدخل (ربّ) على ضمير بلفظ الغيبة يلزم الإفراد والتذكير، والتفسير بعده بمميز كمميز عشرين نحو: ربّه امرأة لقيتها، وربّه رجلين لقيتهما[٢].

قال ابن أبي الربيع: "استغنى بدلالة الإضمار على التفخيم عن الوصف، فرُبَّهُ رجلاً بمنزلة: رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقدر على وصفه"[٣].

وقد ذكر ابن الأنباري أن تطابقهما في التأنيث، والتثنية، والجمع، جائز[٤].

والإفراد مذهب البصريين، والمطابقة قولُ الكوفيين[٥]، حكوا عن العرب: رُبَّها امرأة، ورُبَّهما رجلين، أو امرأتين، ورُبَّهم رجالاً، ورُبَّهنَّ نساءً.

ولكن ما نوع هذا الضمير الداخل على رب ؟

لم أجد أحداً من النحويين وضح نوع هذا الضمير، والذي أراه أنه ضمير

(١) انظر: التصريح(١/ ٥٦١).
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٤)، وتحرير الخصاصة(٢/ ٣٥٨)، والمساعد (٢/ ٢٩١).
(٣) المساعد (٢٩١/ ٢)، وراجع: معاني النحو (٤/ ٢٩٥).
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٧٩٤).
(٥) راجع: المساعد (٢/ ٢٩١)، والأزهية في علم الحروف (ص: ٢٦٠).

الشأن، والتقدير في: (ربه رجل): (رب الأمر أو الشأن).

وهذا يتوافق مع ما ذكروه من التزام الإفراد والتذكير، لأنه يعود على (الشأن)أو (الأمر) وهما مصدران الأصل فيهما الإفراد والتذكير.

رأي في التزام بعض الضمائر الإفراد والتذكير

ظهر مما سبق أن الضمير الذي يلزم الإفراد والتذكير هو ضمير الغيبة في (ليس ولا يكون) وفي (ربه رجلاً) وفي ضمير الشأن.

وقد جاء ضمير خطاب في (أرأيت) بمعنى أخبرني وسيأتي بيانه.

أما التزامه الإفراد والتذكير في (أرأيت) بمعنى أخبرني، فلأن الفعل (أرأيت) خرج عن معناه الأصلي، وصارت التاء فيه كحرف الكلمة، واستغني بكاف الخطاب التي معها عن التثنية والجمع.

وأما (أرأيت) بمعنى أعلمني، فجاءت على أصل وضعها، وجرت على القياس في المطابقة، كما أنه لما كان للتركيب استعمالان ناسب أن يفرق بينهما في اللفظ، كما فرق بينهما في المعنى.

وأما التزام ضمير الغيبة في (ليس ولا يكون) وفي (ربه رجلاً) وفي ضمير الشأن، فالذي يبدو لي أن الضمير في هذه الثلاثة عائد على ما الأصل فيه الإفراد والتذكير، فهو عائد في (ليس ولا يكون) على البعض السابق أو على المصدر المفهوم، وكلاهما مما الأصل فيه الإفراد والتذكير.

وأما (ربه رجلاً) فالظاهر أن الضمير فيه هو ضمير الشأن، والشأن مصدر، الأصل فيه الإفراد والتذكير.

وأما ضمير الشأن فهو أولى الأربعة بالإفراد والتذكير؛ إذ دلالة المصدر فيه أوضح من غيره.

وقد سبق أن رجحت أن الضمير في (رب) هو ضمير الشأن، والشأن مصدر، الأصل فيه الإفراد والتذكير، فلهذا أرى أن ضمير الشأن يلتزم الإفراد والتذكير لأنه يقدر بمصدر.

المبحث الثاني
مايأتي على الإفراد والتذكير في حال دون حال

ورد في العربية صيغ تأتي على الأصل الواجب فيها من المطابقة في العدد والنوع، مثل صيغة (أفعل)، فإنه يجب فيها المطابقة لما هي له، بشرط ألا تنتقل إلى أسلوب أوتركيب خاص، كأن تستعمل في التفضيل أو في التعجب، فإنها حينها تلزم الإفراد والتذكير.

وفي (أفعل) حال كونها تفضيلاً شبهة تركيب مع (من) الجارة للمفضل عليه، وهي وإن حذفت في بعض صور التفضيل، لكنها مقدرة ومنوية، وشبه التركيب هذا مع (من) جعلها في حكم الجامدة، وأدخلها في أسلوب تركيبي له خصائص وأركان، فّإذا ما خرجت عن هذه الخصائص جرت على المطابقة الواجبة فيها، وربما هذا التركيب وجمودها على حال واحد هو المراد بقول بعض النحويين إنها تجري مجرى الأمثال.

كذلك من الصيغ التي تستعمل بحالين صيغ المدح والذم (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا)

فالواجب في (نعم وبئس) الإفراد، والغالب عليها التزام التذكير، حتى مع الفاعل المؤنث، وذلك بشرط أن تكون جامدة على صيغة واحدة يراد بها المدح والذم، فخلاف ما إذا استعملت متصرفة فإنها تطابق.

وتختلف (حبذا ولا حبذا) عن (نعم وبئس) في أنها استعملت مركبة مع غيرها، فاجتمع فيها الجمود والتركيب، فالتزمت حينها الإفراد والتذكير وجوباً، بينما كان الغالب وليس الواجب على (نعم وبئس) الإفراد والتذكير، ربما لأنها لم تركب مع غيرها فانحطت لذلك درجة عن (نعم وبئس).

وبداية أسجل هنا أموراً:

- أسلوب المدح والذم عامة يراد منه الجنس، والأصل في الجنس أن يأتي على الإفراد والتذكير.
- دخول هذه الصيغ في أسلوب تركيبي له شروط في الفعل والفاعل، وخلوصه

من التصرف بجموده على حال واحدة سهل التزامه الإفراد والتذكير، وربما كان هذا هو مراد النحويين حين جعلوا هذه الأساليب تجري مجرى الأمثال، فلا تغير، حتى إذا ما خرجت عن المدح والذم جرى عليها ما يجري على سائر الأفعال من المطابقة.

- لتركيب (حب) مع (ذا) خصوصية، فإن الأصل في (ذا) أن تلزم الإفراد؛ لأنها مبنية، ولكنها خالفت هذا الأصل فثنيت فقيل فيها: (ذان) و(ذين)، فاجتمع فيها التثنية والإعراب، وهما من خصائص المعربات، لا المبنيات، فلما ركبت مع (حب)رجعت إلى الأصل الواجب فيها حال كونها مبنية، وهو الإفراد والتذكير.وهو من باب مراجعة الأصل.

التزام الإفراد والتذكير في (حبذا ولا حبذا)

من الأساليب التي التزم فيها الإفراد والتذكير أسلوب المدح والذم بـ(حبذا ولا حبذا)[١]

فقد جاء الفاعل اسم الإشارة (ذا) بصورة واحدة وهي الإفراد والتذكير مع أي حال كان من التأنيث والتثنية والجمع، تقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات.

ولو طابقت بين الفاعل والمخصوص بالمدح لقلت: حب ذي هند، وحب أولاء الزيدون، ونحو ذلك[٢].

أما الالتزام فيه بحال واحدة فعلله بعض النحويين بأنه يشبه المثل، والمثل لا يغير، فكما تقول الصيف ضيعت اللبن[٣].للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ قالوا بلفظ واحد (حبذا) للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

وأما كون الالتزام بالإفراد والتذكير خاصة فعللوه بأنه جاء على الأصل؛ إذ

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(٣/ ١٧١)، وراجع: اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٤٣)، وسر صناعة الإعراب - (١/ ٢٢٣)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٩٥)، والمقاصد الشافية (٤/ ٥٥٤) ٠

(٢) انظر: ابن الناظم (ص: ٣٣٩).

(٣) انظر: مجمع الأمثال(٢/ ٦٨).

كان المفرد أخف، والمذكر قبل المؤنث فهو كالأصل له[١].

وفي نفسي من هذين التعليلين شيء؛ فالتعليل الأول بأن أسلوب(حبذا ولا حبذا) يشبه المثل، والمثل لا يغير هو في الحقيقة نتيجة لعلة، وليس علة في نفسه، فهو لما لزم حالة واحدة أشبه المثل الذي يلزم حالة واحدة، أما لماذا لزم حالة واحدة وهي الإفراد والتذكير فليس - فيما أرى - لكونه يشبه الأمثال؛ إذا لا شبه هناك بينهما من قريب أو بعيد، فهو لا يجري مجرى الكلام السائر الذي يشبه الأمثال.

والفرق بين (حبذا) والمثل واضح، فإن (حبذا) يجوز فيها من التغيير ما لا يجوز مع المثل، إذ يجوز حذف المخصوص، كما في قول عبد الله بن رواحة:

باســـمِ الإلـــهِ وبـــهِ بَـــدَيْنا ...

ولـــو عَبَـــدْنا غـــيره شَـــقيْنا ...

فحبّـــذا ربّـــا وحَـــبَّ دينـــا[٢]

كما يجوز إسناد (حب) إلى غير (ذا): ، وقد ورد فى قول الأخطل:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ** وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل[٣]

ويكثر دخول حرف النداء (يا) على (حبّ)، ولم يستوحش مباشرة حرف النداء له، ومنه قول جرير:

يا حبّذا جبل الريّان من جبل ** وحبّذا ساكن الريّان من كانا[٤]

هذا كله بخلاف المثل الذي ينبني أمره على الثبات، ولا يغير منه شيء.

(١) انظر: توجيه اللمع (ص: ٣٩٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٣٩).

(٢) من مشطور الرجز في ديوان عبد الله بن رواحة (ص: ١٤٢).

(٣) البيت من الطويل للأخطل في ديوانه ص: ٢٢٤، برواية لا شاهد فيها وهي: فأطيب بها مقتولة حين تقتل، وهو برواية الشاهد في شرح التسهيل لابن مالك، (٣/ ٢٩)، وابن الناظم (ص ٣٤٠)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٥٥).

(٤) البيت من البسيط، وهو في الديوان بشرح محمد بن حبيب، ١٦٥/١، وهو من شواهد: توجيه اللمع(٣٩٣) والمقاصد الشافية (٤/ ٥٥٥)، والتذييل والتكميل (٣/ ١٢٦).

وأما التعليل الثاني بأنه جاء على الأصل من الإفراد والتذكير فيقال فيه: ولم اختص هذا الأسلوب بهذا الأصل دون غيره من الأساليب، وما السبب الداعي إلى هذا الاختصاص؟

والذي أراه أن السبب في التزام هذا الأسلوب حالة الإفراد والتذكير دلالة أسلوب المدح والذم عامة على الجنس، يقول الشاطبي: " الكلام محمول على معناه، لأن معنى قولك: (زيدٌ نعم الرجلُ) زيدٌ هو الرجلُ الكاملُ، أو الرجلُ كلُّ الرجلِ، أو الممدوحُ، أو ما في معنى ذلك، فإن (الرجل) هنا ليس مدلوله جميعَ الجنس، أي الأشخاصَ المتعدِّدة، وإنما مدلوله ما في ذِهْنه من تصوُّر حقيقة الرجل الذي يُطلق على أشخاص كثيرة، لا أن الأشخاص الكثيرة هي بعينها ذلك المفهومُ بعينه"[١].

وهذا واضح في كون فاعل نعم وبئس دالاً على الجنس مثل: (أل) الجنسية أو مضافاً إليها، أو ما أو من الدالين على العموم، وهما لفظان الأصل فيهما أن يلتزما الإفراد والتذكير. كذلك، لا يمتنع عند المبرّد، والفارسيّ[٢] إسناد «نعم» و«بئس» إلى الذي الجنسيّة.

ولا يختلف حال (حبذا ولا حبذا) عن دلالته على الجنس أيضاً، فإن(ذا) منه أرى أنها إشارة إلى جنس الممدوح أو جنس المذموم.

قال ابن عصفور، كان ينبغي - على هذا - أن يسند إلى ما تسند إليه (نعم وبئس(من الأسماء، لكنهم أتوا بدل اسم الجنس باسم إشارة مشارًا به إلى الجنس الممدوح من جهة أنّ (ذا (إشارة إلى ما قرب، كما أنّ)ذلك(إشارة إلى ما بعد، وهم إنّما يمدحون بـ)حبّذا(كلّ ما قرب من القلب وهو كلّ محبوب[٣].

ويدل على هذا الارتباط بين فاعل (نعم وبئس) وفاعل (حبذا ولا حبذا) أن فاعل (نعم وبئس) قد جاء (ذا) " نحو: نعْمَ ذا أدبُك،[٤] على معنى: نعم الأدبُ أدبُك،

(١) المقاصد ٤/ ٥٤١.
(٢) انظر(تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٣٣).
(٣) تمهيد القواعد(٥/ ٢٥٩٧).
(٤) انظر: المقاصد ٤/ ٥٣٣.

فقد أجاز بعضهم في قول الشاعر، أنشده ابن السكيت[١] وغيره

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ ومَا ** أُعْطِيهِمُ ما أَرادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَـا[٢]

أن يكون (ذا) فاعلاً بـ (حَسُنَ) وهو من (فَعُلَ) الملحق بهذا الباب.

قال ابن السَّراج:[٣] والنحويون يُدخلون (حَبَّذاً زيدٌ) في هذا الباب، من أجل أن تأويلها: حَبَّ الشيءُ، لأن (ذا) اسمٌ مبهَم يقع على كل شِيء.

وبناء على هذا التعليل يترجح لدي أن الأولى في إعراب مخصوص (نعم وبئس) و(حبذا ولا حبذا) أن يكون بدلاً، وهو رأي ابن كيسان[٤]، وابن الحاج[٥].

إنّ (ذا) من (حبّذا) مشار به أبدا إلى مذكّر محذوف، والتقدير: حبّذا حسن زيد؛ فعلى مذهبه يقال: إنّ «زيدًا» من نحو: حبذا زيد تابع لـ (ذا) على البدل تبعًا لازمًا، وكأنّه حكم للمضاف إليه بعد حذف المضاف، بما كان يحكم به للمضاف"، إذ التقدير في: (نعم الرجل زيد، حبذا زيد) نعم زيد وحب زيد؛ إذ هما المقصودان بعموم المدح، والمخصوص هو نفسه الفاعل، وهذا أقرب إلى أن يكون بدلاً، وقد جاء هذا التقدير على الأصل في كلام العرب، فجاء الفاعل اسماً ظاهرا[٦] ًّ، في قول ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه - أو غيره من العبادلة: «بئس عبد الله أنا، إن كان كذا» وكقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»[٧]، ومثل هذا

(١) انظر: إصلاح المنطق، ص: ٣٣.

(٢) البيت من البيت من البسيط، وهو لسهم بن حنظلة فى، خزانة الأدب ٩/ ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ومن غير نسبة في الخصائص(٣/ ٤٢) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٥)، والتذييل والتكميل(١٠/ ١٥١).

(٣) انظر: الأصول في النحو (١/ ١١٥).

(٤) (تمهيد القواعد ٥/ ٢٦٠٠، ٢٦٠١

(٥) (المقاصد ٤/، ٥٦٨، ٥٣٦).

(٦) انظر: (المقاصد ٤ / ٥٣١، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٤٢.

(٧) في التاج الجامع للأصول (٣/ ٣٠٨): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَزَلْنَا مَنْزِلًا مَعَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ النَّاسُ يمُرُّونَ فَيَقُولُ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ هذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»؟ فَأَقُولُ فُلَانٌ فَيَقُولُ: «نِعْمَ عَبْدُ الله هذَا»، وَيَقُولُ: «مَنْ هذَا»؟ فَأَقُولُ فُلَانٌ فَيَقُولُ: «بِئْسَ عَبْدُ الله هذَا» حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بن الْوَلِيدِ، فَقَالَ: «مَنْ هذَا؟» فَقُلْتُ: هذا خَالِدُ بن الْوَلِيدِ، فَقَالَ:

جاء في (حبذا) فقد ذكر النحويون[١] أنه من أحوال (حبذا) أنها تأتي مجردة من ذا مسندة إلى اسم ظاهر مثل: حَبَّ الرجلُ زيد) ولاحاجة لتأويل ناظر الجيش للسابق في (نعم وبئس)[٢] بأن: (نعم) و(بئس) مسندان إلى ضميرين، حذف مفسراهما و(عبد الله) مبتدأ، و(أنا) و(خالد) بدلان.

وأما اعتراض الشاطبي على كون المخصوص بدلاً بأمرين[٣]

" **أحدهما** أن من شأن البدل صحةَ الاستغناء عنه. وهذا لا يصحّ الاستغناءُ عنه إذا لم يتقدَّم ذكرهُ، أو لم يُعلَم.

والثاني أن البدل من شرطه صحةُ وقوعه موقعَ المبدَل منه، وهذا ليس كذلك، إذ لا يستقيم أن يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ): نعم زيد" فهذا الاعتراض مردود بمجيئه على الأصل كما سبق بيانه وقد رجح الشاطبي أن يعرب المخصوص مبتدأ مؤخراً، وأن تكون الجملة قبله خبراً مقدماً، ([٤]، ولكن هذا الإعراب ليس بأقوى - عندي - من إعراب المخصوص بدلاً، والشاطبي نفسه ذكر أن."المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، فعلى الأول التقديرُ: زيدٌ حَبَّذَا، وإن كان ذلك لا يقال "[٥].

ومما يقوي عندي أن التزام أسلوب (حبذا) الافراد والتذكير ليس كونه يشبه الأمثال، بل لطبيعة اسم الإشارة (ذا)، فالأصل في الإشارة أن يكون مبنياً، يلزم الإفراد؛ لأن التثنية والجمع من خصائص المعربات، ولكنه خالف بابه، فأعرب، فلما ركب مع (حب) رجع إلى أصله من البناء والتزم الإفراد، أيضاً في (ذا) إشارة إلى جنس المدوح وجنس المذموم، وقد وقر هذا المعنى في نفسي طويلاً، ولم أكن قرأته، حتى صادفت قولاً للفارسي يصرح فيه بهذا، قال: إنّ قولنا (ذا) في هذا

=
«نِعْمَ عَبْدُ الله خَالِدُ بن الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

(١) انظر: (المقاصد ٤/ ٥٦٣).

(٢) انظر: (تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٤٢، ٢٥٤٣).

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٥٣٩):

(٤) انظر: (المقاصد الشافية ٤/ ٥٣٦).

(٥) المقاصد الشافية ٤/ ٥٦٨.

الموضع لمَّا كان اسمًا شائعًا يدل على كثرة، والدليل على ذلك أنه لا يجوز: حب زيد، كما لا يجوز: نِعم زيد، لأنه فعل يقتضي اسمًا عامًا مثله، ووضعه للمدح كما وضع (نِعم) له، والأسماء المبهمة إذا كانت للجميع كان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد"[(١)].

وقد سرى هذا الحكم في (ذا) في غير موضع المدح والذم، فاستعمل بالإفراد والتذكير؛ رجوعاً إلى الأصل، وإشارة إلى الجنس في قولنا: (هكذا)؛ إذ لا"يصح تغير اسم الإشارة عن الإفراد والتذكير فلا يقال: هكذي ولا هكذين ولا هكأولاء تقول: مثلا: كانت أمها تقرأ وتؤلف وهكذا هي ولا تقول: وهكذي هي.

وتقول: وهكذا نحن وهكذا هما ولا تقول: وهكأولاء نحن بخلاف كهذا فإن اسم الإشارة يتغير بحسب المشار إليه فيقال:

كهذه وكهذين وكهؤلاء. فهكذا، وكهذا لا يتطابقان وإن كانا أحيانًا يتقاربان"[(٢)].

وأيضا (كذلك) التي بمعنى أيضًا" فهي تجمد على صورة واحدة وهي: أن يبقى اسم الإشارة بصورة الأفراد والتذكير فلا يقال: كتلك، ولا كأولئك، يقال: جاءت هند وجاءت اختها كذلك" ولا يصح أن يقال كتلك. وتقول: جاءت النساء وأطفالهن كذلك ولا يقال كأولئك، وليس بعدها مشار إليه فيذكر بخلاف التي تفيد التشبيه[(٣)].

والسبب فيهما أن ذا منهما إشارة إلى جنس عام مفرد مذكر والتقدير في: كهذا أي: كهذا الأمر، وفي(كذلك) أي: (كذلك الأمر).

٢- التزام الإفراد والتذكير في (أفعل) في التعجب

ذهب البصريون[(٤)] إلى أن صيغتي التعجب (ما أفعله وأفعل به) هما من قبيل الأفعال، وأنهما يتحملان ضميراً يلزم حالة الإفراد والتذكير يعود على (ما) في (ما أفعله) وهو مفرد مذكر في (أفعل به)[(٥)] باعتباره فعلاً ماضياً جاء على صورة الأمر،

(١) البغداديات للفارسي (ص: ٦٥).
(٢) معاني النحو (١/ ١٠٦).
(٣) السابق(١/ ١٠٧).
(٤) انظر: المقاصد / ٤٣٦، ٤٣٩).
(٥) انظر: المقاصد ٤ / ٤٥٢).

أو هو فعل أمر حقيقة، كما أثر عن نفر من النحويين منهم الفراء والزجاج وابن كيسان[١].

فيعود الضمير منه على المصدر[٢]، ففي نحو قولنا: أحسن بزيد، كأنه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، أي: الْزَمه ودُمْ به، ولذلك كان هذا الضمير مفردًا مذكراً على كل حال، ووجهّ الفعل إلى الاسم المبهم عند المتعجب، وهو السبب الخفيّ الذي حَسَّن زيدًا في عين المتعجِّب الذي هو (ما) في قولك: ما أَحْسَنَ زيدًا! وصار الذي أبهم على المتعجِّب من حُسن زيد كالشيء تخاطبه، كأنك قلت: أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ، وافعلْ ما شئت به، أي: أنت على ذلك قادر، فالْزَمه، وصَرِّفه كيف شئت من التحبيب إلينا"[٣].

وقد اعترض على هذا الرأي بأنهم يصرَّحون بخطاب الشخص، فيقولون: يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرٍو، فكيف يكون الضمير لمخاطبين.

والتقدير بأن التزام الإفراد والتذكير لكون الضمير فيه عائداً على المصدر ليس سديداً عند ابن مالك، بدليل أن المصدر نفسه قد لا يلزم الإفراد والتذكير " فالمصادر المصوغ منها أَفْعِلْ منها ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسُّهولة والنَّجابة، فلو كان الأمر على ما تَوَهَّمَه صاحب هذا الرأي لَقِيل في أَسْهِلْ به، وأَنْجِبْ به: أَسْهِلِي به، وأَنْجِبِي به، لكنه لم يُقَبلْ، فصحَّ بذلك فساد ما أدَّى إليه»[٤].

وهذه علة ضعيفة، فأصل المصدر أن يكون مفرداً مذكراً، وخروجه عنهما في بعض الصور، لا ينقض هذا الأصل[٥].

وقد عللوا التزام الضمير الإفراد والتذكير فيما سبق بتعليل آخر، وهو أنه

(١)، انظر: المقاصد ٤ / ٤٤٧، ٤٤٨، شرح المفصل ٧/ ١٤٨، والارتشاف ٣/ ٤٦ والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٥٤).

(٢) انظر: (شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨).

(٣) التذييل والتكميل، بتصرف يسير(١٠/ ١٨٧).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨)، وانظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٨٨).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٨٩).

يجري مجرى الأمثال، ولذلك لا يغير[١].

وهذه علة - عندي- ليست قوية، فهي نتيجة لعلة، وليست علة في نفسها، فإنها لما لزمت حالة واحدة كان حالها كحال المثل لا يغيران، وأما لماذا لزمت حالة واحدة فذلك - فيما أرى- لأن الضمير في صيغة(ما أفعله)عائد على (ما)فإنه " إذا ثَبت كونُ (أَفْعَلَ) فِعلاً اقتضَى أَنْ لابد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلابد من إضماره في الفعل عائداً على (ما) إذ لا غيرُها"[٢] و(ما) هذه على الخلاف الحاصل في معناها بين النكرة التامة والنكرة الناقصة والمعرفة تدل على الجنس والأصل فيه الإفراد والتذكير.

٣ - التزام الإفراد والتذكير في (أفعل التفضيل)

الغالب على أفعل التفضيل أن يلزم الإفراد والتذكير، وذلك في ثلاثة من أحواله الأربعة[٣]، وهي أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وأن يكون مضافاً إلى نكرة، أما إذا كان مضافاً إلى معرفة وأريد معنى(من)، فيجوز فيه المطابقة والتزام الإفراد والتذكير، والأخيرة أولى[٤] حتى إن ابن السراج أوجبها[٥].

وتفصيل هذا أن المضاف إلى نكرة جامدة يلزم الإفراد والتذكير، والمفضل عليه (المضاف إليه) إن كان نكرة جامدة طابق المفضل في الإفراد والتذكير وفروعهما تقول: (زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهنود أفضل نساء)، والمعنى أنه أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله، وفي التثنية: أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، وفي الجمع أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم، فحذف

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٨٩)، والمقاصد الشافية (٤/ ٤٥٧).

(٢) المقاصد ٤/ ٤٤٣.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢٠٣.، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦٣)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٣٢)، والمقاصد الشافية (٥٧٨/ ٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٧٨)، والتصريح(٢/ ٩٥).

(٤) انظر: الارتشاف(٥/ ٢٣٢٦).

(٥) انظر: الأصول في النحو (١/ ٢٢٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٥٨)، والمقاصد الشافية (٤/ ٥٩٠).

(من)، و(كل)، وأضيف (أفعل) إلى ما كان (كل) مضافًا إليه، وكذا في المؤنث.

ويرى محمد بن مسعود الغزني أن الواجب هو الإفراد في المضاف إليه، وأن النحويين أجازوا التثنية في المضاف إليه وجمعه، قياسًا لا سماعًا، نحو: مررت برجلين أفضل رجلين، وبرجال أفضل رجال.

وذلك لأنه في الحقيقة اسم تمييز أضيف إليه المميز تحقيقًا، كـ (مائة رجل) و(ألف درهم)، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يثنى المضاف إليه ويجمع نحو: مررت برجلين أفضل رجلين، وبرجال أفضل رجال[(١)].

ويرى الفراء أن(أفعل) المضاف إلى نكرة جامدة قريبة من المعرفة يجوز أن تعامل معاملة المضاف إلى معرفة، فيجوز فيها المطابقة مع قبلها ويجوز في المضاف إليه كذلك المطابقة، فيقال: (هند فضلى امرأة تقصدنا،) و(الهندان فضليا امرأتين تزوراننا).

كذلك أجاز الفراء فيما سبق أن يوحد (أفعل) بينما يطابق المضاف إليه، فأجاز: (هند فضلى امرأتين تزوراننا).

ويجوز في هذه الحالة عنده في صفة المضاف إليه الإفراد والمطابقة، فيقال: (مررت برجلين خير رجلين يكونان ويكون)، و(برجال خير رجال يكونون، ويكون)، وقد حمل التثنية، والجمع على معنى (من) إذا هو مكان يغلب عليه مجيء (من)[(٢)].

ويرى ابن الحضار: أنه إن وصفت النكرة بظرف كان ضميرها جمعًا أبدًا تقول: مررت بأعقل رجل عندكم، وأنبلهم، وهذا أعقل رجل ثم وأنبلهم، و(دريود): يجري هذا الموصوف مجرى غيره من النكرة في إجازة الإفراد والجمع في ضميره[(٣)].

ويرى الخوارزمي أنه إذا عطفت على النكرة المضاف إليها (أفعل)، وجب في المعطوف الإفراد والتذكير، فيقال: (هذا رجل أفضل رجل وأعقله)، و(هذه أكرم

(١) انظر: الارتشاف(٥/ ٢٣٢٢).
(٢) انظر: الارتشاف(٥/ ٢٣٢٣).
(٣) انظر: الارتشاف(٥/ ٢٣٢٥، ٢٣٢٤).

امرأة عندنا وأعقله)، و(هؤلاء أكرم نساء وأعقله)، و(أفضل رجال وأعقله)، على التوهم كأنك قلت (من) في أول الكلام وهكذا تفعل مع النكرات.

وأما إذا أضفت (أفعل) إلى معرفة ثنيت وجمعت، وهو القياس فقلت: هذا أكرم الرجال وأفضلهم، وأكرم الرجلين وأحسنهما، وأكرم النساء وأفضلهن، وقد أجاز ناس الإفراد في هذا وهو قول الشاعر:

وميـــه أحســـن الثقلـــين جيـــدًا ** وســـالفة وأحســـنه قـــذالا[1]

كأنه قال: وأحسن من ذكرنا، وإنما يكون هذا في النكرات[2].

هذا عن الإفراد والتذكير في (أفعل) حال التجرد وحال الإضافة، وعنهما في المضاف إليه وتوابعه.

أما وجوب المطابقة فلا تجب إلا إذا كان (أفعل)مقترناً بأل.

بقي أن أذكر تعليل النحويين لالتزام أفعل الإفراد والتذكير فيما سبق.

من النحويين من يعلل لالتزام أفعل التفضيل فيما سبق بأنه يشبه أفعل التعجب، فيأخذ حكمه في الإفراد والتذكير، يقول الخضري: ": " لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزناً واشتقاقة ودلالة على المزية فلزم لفظًا واحدة مثله"[3].

والظاهر أن هذا بعيد، فليس الشبه اللفظي وحده كافياً بالحمل عليه.

خاصة أني أرى أن (أفعل) في التعجب التزمت الإفراد والتذكير نظراً لـ (ما) المصاحبة لها، وهي لا توجد هنا.

ومن النحويين من يرى أن الالتزام هنا قائم على أن (أفعل) في الأحوال الثلاثة السابقة حل محل الفعل (يفعل)[4] والفعل لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع،

(١) البيت من الوافر، وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص١٥٢١)، برواية، (خداً)، وهو في: الخصائص (٢/ ٤٢١)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦).

(٢) انظر: الارتشاف(٥/ ٢٣٢٤).

(٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ / ١١١، وراجع: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ج٢/ ٤٤.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٩٦)، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن

والتقدير في نحو: (محمد أفضل من على، وأفضل رجل، وأفضل الرجال): (محمد يفضل علياً، ويفضل كل رجل، ويفضل كل الرجال). قال الفراء: "إن أفعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه"[(١)].

وقد يقال إن هذا تعليل وجيه، ومن أجله منع (أفعل) من الصرف؛ لأنه صار أشبه بالفعل.

أما في حال المطابقة نحو: (محمد الأفضل) فقد قوي شبه (أفعل) المقترن بـ(أل) بالاسم، وضعف شبهه بالفعل، فجرت فيه التثنية والجمع والاسم، كما تجري في الأسماء، ولبعد شبه(أفعل) عن الفعل عند اقترانه بالاسم يأتي مصروفاً.

كما أن علة التشبيه هنا بالفعل قوية، وهي واضحة في مسألة الكحل، وقد اشترط النحويون لكي يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر أن يصلح مكانه الفعل المضارع (يفضل)[(٢)].

ولكن هذا التعليل مع قوته لا يستقيم لي؛ لأنها لا تصلح له في كل موضع من مواضعها، خاصة أن (أفعل) إذا اقترنت بـ(من) لا يكون غير صفة، فيبعد شبهها عن الفعل.

كما أن الحمل على الفعل هنا كان ينبغي أن يطرد في الأحوال كلها، لكن وجوب المطابقة في المحلي بأل، وجوازها في المضاف إلى معرفة يؤكد أن الشبه بين(أفعل) هنا و(يفعل) شبه ضعيف، لا يستحق من أجله الإفراد والتذكير، كالفعل.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الالتزام جاء من تركب (أفعل) مع (من)، يقول الرضي: "أفعل التفضيل يتميّز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كأحمر، والاسم، كأفكل، في بدء النظر، بمن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام

=
مالك ج٢/ ٤٤).

(١) انظر: مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٤٧).

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠٠، وشرح المقدمة الكافية في النحو ٣/ ٨٥٤.

الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما إلا بمعمول أفعل، وذلك أيضًا قليل، فما دام معه «من» لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعًا وتأنيثًا، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا؛ إذ لو ثني وجمع وأنث، لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله"[(١)]؛ إذ التثنية والجمع والتأنيث من خصائص الكلم المفردة، كما يقول ابن الفرخان[(٢)].

و(من) هذه مقدرة مع (أفعل) في حالي الإضافة إلى نكرة ومعرفة.

أما أفعل المضاف إلى نكرة، نحو(محمد أكرم رجل)، فإن معنى (من) فيها مقدر، والمعنى: محمد أكرم من رجل.

وكذلك المضاف إلى معرفة نحو: (محمد أفضل الناس) فإن معناه هو الآخر معنى المجرور بمن، وتقدير الكلام: (محمد أفضل من الناس) فهو يشبه في المعنى قولنا: (محمد أفضل من علي)، لكن الفرق بينهما أن ذكر (من) مؤذن بانفصال المفضل، ممن فضلته عليه، وحذف (من) ثم الإضافة إلى معرفة مؤذن بأن المفضل بعض من المفضل عليه[(٣)].

وإنما "جاز الأمران فى ما أضيف؛ لأن الإضافه تعاقب الألف واللام وتجرى مجراها، فتؤنث وتثنى وتجمع مع الألف واللام كذلك تفعل مع الإضافه التى هى بمنزله ما فيه الألف واللام.

وقد علل التزام الإفراد والتذكير في المضاف إلى نكرة بتعليل آخر، وهو أنه على معنى (بعض)، وهو رأي الأخفش، " كقولك: بعض أخواتك خرجن وخرجتا وخرج"[(٤)].؛ لأنك "إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه تقول حمارك خير الحمير لأن الحمار بعض الحمير ولو قلت حمارك افضل الناس لم يجز لأنه ليس منهم لأن الغرض تفضيل الشئ على جنسه وإذا كان كذلك فهو مضارع للبعض الذى يقع للمذكر والمؤنث والتثنيه والجمع بلفظ واحد فلم تثن ولم تجمع ولم تؤنث كما أن

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٥٨).
(٢) المستوفى في النحو، (ص: ١٤٦).
(٣) انظر: المستوفى في النحو، ص: ١٤٧، ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٩٦).
(٤) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٤٧).

البعض كذلك"[١].

ويرى المازني أن الالتزام هنا؛ لأنه جاء بمعنى المصدر، و" معناه: فضله يزيد على فضله، وكرمه يزيد على كرمه، فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما أن المصدر كذلك"[٢].

إذن تعددت تعليلات النحويين لالتزام أفعل التفضيل الإفراد والتذكير فيما التزم فيه، وكلها تدور حول مجيئه بمعنى ما يجب فيه الإفراد والتذكير، فهو إما على معنى الفعل (يفعل) أو على معنى (بعض)، أو على معنى المصدر، وكل هذه مما الأصل فيه الإفراد والتذكير.

وبعضهم يرجعه إلى أن الالتزام جاء من التركب مع (من)، فهي تشبه الصيغة الجامدة التي تجري مجرى الأمثال، والتركيب مما يغير الأشياء عن أصولها، ويحدث له حكماً جديداً.

وأقرب ما يظهر لي من التعليلات أن الإفراد والتذكير فيما وجب وجاز من أحوال (أفعل) الثلاثة؛ أن الكلام فيه على معنى (من كل واحد)، وهذا يصح أن يقال فيه بالإفراد والتذكير مع المثنى والجمع والتأنيث، وتقدير الكلام في الحالة الأولى): محمد أفضل من رجل): (محمد أفضل من كل رجل)والمحمدان أفضل من كل رجلين، و(المحمدون أفضل من كل رجال)، وفي(هند أفضل من امرأة) التقدير: (هند أفضل من كل امرأة) و(الهندان أفضل من كل امرأتين) و(الهنود أفضل من كل نساء).

وكذا التقدير في الحالة الثانية، وهي المضاف إلى نكرة، فيقال(محمد أفضل رجل) تقديره: (محمد أفضل من كل رجل) والمحمدان أفضل من كل رجلين، والمحمدون أفضل من كل رجال، وهند أفضل من كل امرأة، والهندان أفضل من كل امرأتين والهنود أفضل من كل نساء.

وأما المضاف إلى معرفة فيقدر بتقديرين، فإن قدر بـ (من كل أحد) جاء مفرداً مذكراً، وإن لم يقدر هذا التقدير طابق ما قبله، فيقال في نحو(المحمدان

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٩٦).
(٢) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٤٧).

أفضل الرجلين)، و(الهندان أفضل المرأتين) التقدير: (محمد أفضل من كل الرجال)، و(الهندان أفضل من كل امرأتين).

وإذا لم يقدر بـ(من كل أحد)، نحو(المحمدان أفضل الرجلين): و(الهندان أفضل المرأتين) طابق ما قبله، ويكون المعنى في نحو (المحمدان أفضل الرجلين)، و(الهندان أفضل المرأتين): أن الأفضلية تكون على الرجلين، وعلى المرأتين فقط، لا على كل أحد، بخلاف التقدير بـ (من كل أحد) فإن المعنى فيه يكون بالتفضيل على الإطلاق.

وأما وجوب المطابقة إذا اقترن(أفعل) بـ (أل) فلأنه لم يقصد من المتكلم ذكر المفضل عليه، حتى يصح التقدير فيه بـ (من كل أحد) لا يستقيم معه.

فلما لم يقصد وجبت المطابقة، إذ الإفراد والتذكير لا يكون - فيما أرى - إلا إذا كان المعنى التفضيل على كل أحد.

وهذا التقدير الذي عللت به الإفراد والتذكير قد علل به أبو حيان في المضاف إلى نكرة، قال: " تقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهنود أفضل نساء، والمعنى أنه أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله، وفي التثنية: أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، وفي الجمع أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم، فحذف (من)، و(كل)، وأضيف (أفعل) إلى ما كان كل مضافًا إليه، وكذا في المؤنث"[(١)].

وأرى أن هذا التقدير من أبي حيان صالح لا في المضاف إلى نكرة فقط، بل في كل (أفعل) جاء مفرداً مذكراً.

هذا وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن أفعل التفضيل المقترن بأل يجوز فيه الإفراد والتذكير مع المؤنث والمثنى والجمع إذا لم يسمع له تثنية أو جمع أو مؤنث، نحو: (اللغة العربية هي الأهم)، والقياس فيها: التأنيث، لكنه لم يسمع[(٢)].

(١) الارتشاف(٥/ ٢٣٢٢).

(٢) انظر: بحث الدكتور، محمد حسن عبد العزيز، من مسائل اسم التفضيل، المنشور في: كتاب في أصول اللغة، ٤/ ٣٣١، وبحث الدكتور أمين السيد: أفعل التفضيل المقترن بأل، المنشور في

وانتهت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية إلى القرار التالي: "يجوز الإفراد والمطابقة في استعمال اسم التفضيل المحلى بأل"[١].

ومن الغريب أن المجمع أخذ قراراً في الكتاب نفسه بوجوب المطابقة في أفعل المقترن بأل، ونص الكلام: "ترى اللجنة: أن أفعل التفضيل يجب أن يطابق ما هو له إذا كان بأل.، ويجب إفراده وتذكيره إذا كان مجرداً من أل والإضافة، أو كان مضافاً إلى نكرة، ويجوز فيه المطابقة في غير ذلك، فإن لم يقصد به التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود، وجاز الإفراد والتذكير "[٢].

بينما يرى الدكتور عباس حسن أنه يجب إعمال القياس فيما لم يسمع من مؤنث(أفعل) المحلى بأل، لتحدث المطابقة، وقد أورد ما يزيد على مائة لفظ على أفعل ومؤنثه فعلي، واستند إليه في القياس على ما لم يسمع، يقول: "ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي، وما نقله غيره في مواطن مختلفة، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية... لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد، تبيح القياس عليها؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة. ولا حاجة بنا إلى تأويلها، أو التمحل لإبعادها عن "التفضيل" وعن نوعه الذي نحن فيه؛ فإن تأويل النحاة -كما بسطوه هنا- يقوم على الجدل المحض الذي لا يعضده الحق.

وشيء آخر: أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمة ولا فائدة؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع، وقد تحقق هذا الكثير هنا. فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها؟ وكيف نحرم تطبيقه والانتفاع به، زاعمين واهمين أن صيغة الكلمة ذاتها -بحروفها وتكوينها المادي- غير مسموعة؟ فلم الاستنباط، ووضع القواعد والضوابط العامة؟ وكيف يتحقق القياس؟[٣].

=

كتاب في أصول اللغة، ٤/ ٣٣٤، وبحث الدكتور عبد الرحمن السيد: أفعل التفضيل، حالاته واستعمالاته، المنشور في المرجع نفسه، ٤ / ٧٧٩، وبحث الدكتور ممدوح خسارة: اجتهادات في الدرس النحوي، جواز الإفراد والتذكير في اسم التفضيل المعرف بأل، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (مج ٩٥، ج، ١، ٢، ٢٠١٨، ص) ٥).

(١) كتاب في أصول اللغة، (٤/ ٣٢٦).

(٢) السابق ٤(/ ٧٦٧).

(٣) النحو الوافي (٣/ ٤١٤).

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا، جاء في كتاب: في أصول اللغة: ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع "أفعل التفضيل" المقرن بالألف واللام على "الأفاعل"، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثها على الفعلى"[(١)].

لكن هذا الرأي مردود عندى من جهتين، الأولى أن النحويين نصوا على أن الأمر سماعي، يقول ابن الفرخان: " «وان كنت لا تستغني في الجمع منها والتأنيث عن اعتبار السماع « فإن الأشرف والأظرف ليس يستعمل الجمع منهما والتأنيث استعمال الأفاضل والفضلى، والأطاول والطولى من الأفضل والأطول، وأيضاً الاكرم والأمجد قد سمع منهما الأكارم والأماجد ولم يسمع الكرمى" والمجدى فتحقق هذا"[(٢)].

الأمر الثاني أن القياس في (أفعل فعلى) غريب على الأذن.

أما التزام الإفراد والتذكير فليس غريباً، لأنه الأصل، وهو يجري في أبواب كثيرة، حتى إن أكثر أحوال أفعل التفضيل تلزم الإفراد والتذكير، فعند فقد السماع يصح القياس على أحوال أفعل الثلاثة من التزام الإفراد والتذكير.

٤- التزام تاء المخاطب في (أرأيتك) الإفراد والتذكير

الأصل في تاء الخطاب أنها تتغير إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، ولكنها إذا لحقت الفعل (أرأيت) كان لها حالان، فإنه إن كان بمعنى(أعلمت) فإنها لا تلزم الإفراد ولا التذكير، بل يجب فيها المطابقة، وإن كانت بمعنى (أخبرني)فتلزم الإفراد والتذكير[(٣)]، نحو: أرأيتك زيدًا ما صنع، وأريتكما بكرًا ما فعل؟، وأريتكم خالدًا ما ارتكب؟، وأريتكن هندًا ما عملت؟. وتكون - حينئذ - اسمًا مجردًا عن الخطاب.وقد علل التزام الإفراد والتذكير هنا بأنه لما صار بمعنى: (أخبر) كان كاسم الفعل المنقول عن شئ آخر كـ (النجاءك)، واستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، فتبقى التاء فى الأحوال مفردة مفتوحة، سواء

(١) في أصول اللغة، ١/ ١٥١.

(٢) المستوفى، (ص: ١٤٧).

(٣) انظر: المسائل الحلبيات (ص: ٧٥)، وتعليق الفرائد (٢/ ٣٣٥)، ومغني اللبيب(١/ ١١٦)..

أكان المخاطب مذكراً أم مؤنثاً مفرداً أم مثنى أم مجموعاً[١].

أما إذا اتصلت بالفعل (أرأيت) بمعنى (أعلمت؟) فهذه تكون الكاف معها ضمير المفعول، وتجب فيها وفي التاء المطابقة، فتقول: [أرأيتك منطلقًا]؟، أرأيتك منطلقة؟ أرأيتماكما [منطلقين] أو منطلقتين؟، أرأيتموكم منطلقين؟، أرأيتكن منطلقات؟

ويقال: - في جوابهن - (نعم) أو(لا)[٢].

(١) انظر: البرود الضافية(ص: ١٥٤١) و، شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٦٣)، وتمهيد القواعد(٢/ ٨٠٩).

(٢) انظر: تعليق الفرائد (٢/ ٣٣٦).

المبحث الثالث

صيغ صرفية تأتي كثيراً على الإفراد والتذكير

هناك صيغ صرفية تاتي كثيراً مفردة مذكرة، وهذه الصيغ هي: (فَعُول) بمعنى (فَاعل) و(فعيل) بمعنى (مفعول).

١ - (فَعُول) بمعنى (فَاعل)

اتفق النحوبون على أن ما جاء على وزن (فَعُول) بمعنى (فَاعل) يأتي كثيراً بفظ المذكر حتى لو استعمل مع المؤنث[١]، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل عدو، وامرأة عدو.

و"(عَدُوٌّ): فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ يُلَازِمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ فَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَاتُ التَّأْنِيثِ، إِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِ عُمَر[٢] لِنِسَاءٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا عَدُوَّاتِ أَنْفُسِهِنَّ "[٣].

قَالَ الزمخشري فيها: "شبها بالمصادر للموازنة، كالقبول والولوع "[٤].

وقد سمع مع ذلك لحاق التاء مع المؤنث، روي عن يونس أنه قال: سمعت العرب تقول: عجوزةٌ بالهاء وسمع أيضاً: امرأة عَدُوة، وهو محمول على (صِديقة)[٥].

ويبدو أن هذا الوزن مع التاء بخلافه مع التجرد منها، فهو في حال لحاق التاء يكون اسماً، وفي حال التجرد منها يكون صفة[٦]. يقول ابن عاشور عن (عدو): "فَأَمَّا إِذَا أُرِيدَ مِنْهُ مَعْنَى الِاسْمِيَّةِ فَيُطَابِقُ مَا أُجْرِي عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى[٧]: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ "[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٥/٣، والمذكر والمؤنث للأنباري، ٥١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٢/٣).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٢٦).

(٣) التحرير والتنوير (١٩/ ١٤٠).

(٤) الكشاف (٣/ ٣١٩)، وراجع: التحرير والتنوير (٢٨/ ٢٨٤).

(٥) انظر: الإنصاف(٢/ ٥١٦)، والأشباه والنظائر (١/ ٤٢٥) والتصريح(٢/ ٤٨٩).

(٦)، انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٥٤/٣

(٧) الممتحنة: ٢.

(٨) التحرير والتنوير (٢٨/ ٢٨٤).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن تلحق تاء التأنيث صيغة "فعول" بمعنى "فاعل"[١].

".وجاء فيه: يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة "فعول" بمعنى "فاعل"؛ لما ذكره سيبويه- من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في "التسهيل" من أن امتناع التاء هو الغالب. وما ذكره السيوطي في "الهَمْع" من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضِيّ من قوله: "ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: "فعول".

وكما جاء (فعول) بمعنى (فاعل) ملازماً التذكير كثيراً، فإنه جاء ملازماً الإفراد كثيراً أيضاً، يقول الشيخ عضيمة: "عدو: يكون للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وقد جمع فقيل أعداء وأنث فقيل: عدوة"[٢].

ومثله: (رسول)، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣] يقول المجاشعي: "وقيل: الرسول يقع على الاثنين والجميع، كما يقع على الواحد، قال الهذلي[٤]:

ألكنـــي إليهـــا وخـــير الرســـول ** أعلمهـــم بنـــواحي الخـــبر"[٥]

٢- فعيل بمعنى مفعول

مما يجري على لفظ التذكير كثيراً حتى لو كان مع المؤنث فعيل بمعنى مفعول، نحو: امرأة قتيل، وهو كثير في لغة العرب؛ ولكنه مع كثرته غير مقيس[٦]، وهو مشروط بشرطين، الأول: بقاء الموصوف، إبقاء للوصفية فيه، وبعداً عن

(١) في كتاب المجمع الصادر سنة ١٩٦٩ "في أصول اللغة"، ص ٧٤: وراجع عباس حسن في (النحو الوافي) ج٤، ص ٥٩٢، والقياس في اللغة العربية محمد حسن عبد العزيز، ص: ١٩٧.
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٧/ ٤٨).
(٣) الشعراء: ١٦
(٤) البيت من المتقارب، وورد غير منسوب قي: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٤/ ٢٨٨)
(٥) النكت ١/ ٣٦٦.
(٦). ينظر: شرح الرضي على الكافية(٣/٣٣٣).

الاسمية التي تلحقها التاء فرقاً بين الاسم والصفة فيقال في الصفة: مررت بإمرأة قتيل؛ وفي الاسم: مررت بقتيلة[١].

الشرط الثاني: ألا يكون فعيل بمعنى (فَاعل)، فإن كان بمعنى (فاعل) لحقته التاء في التأنيث، نحو: (رجل كريم، وامرأة كريمة)[٢].

ومع هذا قد تلحق التاء- قليلاً- ما توافر فيه الشرطان، نحو: خصلة ذميمة، أي: مذمومة، وفَعلة حميدة[٣].

وقد يأتي مذكراً مع المؤنث وهو بمعنى فاعل، كما في (قريب) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيب﴾[٤] (قال الكسائي في (قريب): نعت ينعت به المذكر والمؤنث والجمع بمعنى ولفظ واحد؛ وقال: وقد بنت العرب (فعيلاً) بغير هاء أيضاً "[٥].

وذكر الفراء في تعليقه على بيت عروة بن حزام العذري:

عشية لاعفراء منك قريبة ** فتدنو ولاعفراء منك بعيد[٦]

وقال: " ومن قال بالرفع وذكر لم يجمع قريباً ولم يثنه ٠ ومن قال: إن عفراء منك قريبة او بعيدة ثنى وجمع"[٧]٠

وقال الطبري في تفسير (قريب) من الآية السابقة: " وهو من خبر الرحمة

(١) ينظر: الكتاب ٦٤٨/٣، والمذكر والمؤنث (٢/ ١٦) و، تصحيح الفصيح وشرحه(ص: ٤١٦، وشرح الكافية الشافية(٤/ ١٧٤٠)، والبرود الضافية (١/ ١٢٢٤، و) شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح(٢/ ٦٠٠).

(٢)) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٠) والمذكر والمؤنث (٢/ ١٧)، والمقاصد الشافية(٦/ ٣٦٧)

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٤١/٤.، والأشباه والنظائر (٢٧٣/٣).

(٤) سورة: الشورى: ١٧.

(٥) تفسير القرطبي (١٦/ ١٥).

(٦) البيت من الطويل في ديوان عروة بن حزام (ص: ٣٤)، برواية

عشيّةَ لا عفراءُ دانٍ ضرارها ** فَتُرْجَى ولا عفراءُ مِنْكَ قَريبُ

وهو في الخصائص (٢/ ٤١٤ -) و(التذييل والتكميل (٤/ ٧٠).

(٧) معاني القرآن ٣٨١/١ ٠

والرحمة مؤنثة لأنه أريد به القرب في الوقت لا في النسب، والأوقات بذلك المعنى اذا رفعت أخباراً للأسماء أجرتها العرب مجرى الحال فوحدتها مع الواحد والاثنين والجمع وذكرتها مع المؤنث"[١].

وقد أجاز المجمع أن تلحق التاء فعيلاً بمعنى مفعول، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر[٢].

والذي أراه أن هذا صواب خاصة أن القياس لا يمنعه؛ بل هو الأولى؛ لأنه جري على أصل قاعدة المطابقة، وهو مراجعة أصل، كما أن السماع وإن كان قليلاً ورد به، فقوى القياس العقلي فيه السماع القليل.

هذا عن التزام التذكير في(فعيل) بمعنى (مفعول)، أما عن التزام الإفراد فيها، فليس واجباً، بل هو جائز.

ومن ذلك في فعيل، قوله تعالى: وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ[٣] أي ظهراء، قال ابن الشجري: " وفعيل كثيرًا ما تستعمله العرب في معنى الجماعة، ووجاء: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[٤] و ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[٥] [٦].

وتقول في الدار نساء كثير، وهذه حباب جديد، قال الشاعر:

يـا عـاذلاتي لا تـردن ملامتـي ** إن العـواذل لسـن لي بـأمين[٧]

فقال بأمين ولم يقل بأمينة وذلك أنه جمعه على لفظ فعيل"[٨].

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١٤٨/٨ ٠ وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣١/٢-١٣٢، والصحاح (مادة: قرب)، ومشكل إعراب القرآن ٢٩٤/١، والبيان في غريب القرآن ٣٦٥/١((وخالف الطبري في أنه ذكر قريب على النسب؛ أبي ذات قرب كقولهم: امرأة طالق وطامث)) ٠

(٢) في كتاب المجمع الصادر سنة ١٩٦٩ "في أصول اللغة"، ١٠٦/١.

(٣) (التحريم ٥).

(٤) النساء: ٦٩.

(٥) يوسف: ٨٠.

(٦) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٦٦).

(٧) البيت من الكامل، وورد غير منسوب في: الخصائص (٣/ ١٧٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٩) وشرح الدماميني على المغني (١/ ١٧٩).

(٨) ما تلحن فيه العامة للكسائي، ضمن: بحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني (٢/ ٣٢).

وقالوا: "وما أنتم بِبَعيدٍ، وما أنت مِنَّا ببَعيدٍ، يستوي فيه الواحد والجمع"[١].

تعليل الإفراد والتذكير في صيغتي (فعول) بمعنى (فاعل)، و(فعيل) بمعنى مفعول.

علل النحويون لعدم دخول التاء في (فعول) للمؤنث بجريان الصفة مجرى المنسوب، فهي كـ(دارع) و(نابل)، أي: ذات درع، وذات نبل، فلم يدخلوا الهاء الصفة لذلك[٢].

والذي أراه أن حمله على الجنس أو المصدر الذي يدل على الجنس أوفق، ولذلك جاء على أصله من الإفراد والتذكير، في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[٣]. وحمل (رفيقاً) في الآية على الجنس أحد الأوجه التي أجازها الزمخشري، يقول: "والرفيق: كالصديق والخليط في استواء الواحد والجمع فيه، ويجوز أن يكون مفرداً، بين به الجنس في باب التمييز"[٤].

وهو وجه محتمل أيضاً عند الشيخ عضيمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول في قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾[٥]، "كثيرًا: نعت لرجال، ولم يؤنثه؛ لأنه حمله على المعنى، لأن رجالاً بمعنى عدد أو جنس أو جمع، وقيل: نعت لمصدر لمحذوف، أي بثًّا كثيرًا"[٦].

وقد حمله ابن الشجري على الجنس فقال في" (كثير) فى قوله تعالى: ﴿رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً﴾[٧]و(قليل)فى قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾[٨] فالشكور اسم جنس صيغ على مثال فعول للمبالغة، كالعفوّ والغفور، فالمعنى: وقليلون من

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٤٤٨).
(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١٠٢/٥.
(٣) النساء: ٦٩.
(٤) الكشاف (١/ ٥٣١).
(٥) النساء: ١.
(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٠/ ٤٩٥).
(٧) (النساء: ١).
(٨) (سبأ: ١٣).

عبادى الشاكرون، وكون اسم الجنس مشتقّا قليل، وإنما يغلب على أسماء الأجناس الجمود، كالدّينار والدّرهم، والقفيز والإردبّ"[١].

وقد شبه الزمخشري (فعول) بالمصدر فقال في ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[٢]: " شبها بالمصادر للموازنة، كالقبول والولوع"[٣]

ورفض الرضي أن يحمل هذا على الجنس، فقال في الآية السابقة: " ليس باسم الجنس، اذ يقال: عدوّان، وضدّان، لا، لاختلاف النوعين، ولا مشتركًا بين الواحد والجمع، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمع؛ ولا اسمي جمع كإبل، لوقوعهما على الواحد أيضا، ولا ممّا هو في الأصل مصدر، إذ لم يستعملا مصدرين، بل هما مفردان أطلقا على الجمع"[٤].

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٢١٢)
(٢) الكهف: ٥٠.
(٣) الكشاف (٣/ ٣١٩).
(٤) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٦٩).

المبحث الرابع
ما جاء مخالفاً لبابه من الإفراد والتذكير

من المعلوم أن التثنية والجمع من خصائص المعربات، وأن المبنيات لا تثنى ولا تجمع في أصل وضعها، فما جاء من المبنيات مفرداً مذكراً لا يسأل عن سببه؛ لأن الشيء إذا جاء على أصله لا يسأل عن سببه، فإذا ما خالف هذا الأصل وجب التنبيه عليه.

ومن هذا بعض الأسماء الموصولة المشتركة، مثل (أي وذو).

١- (أي الموصولة)

من الأسماء الموصولة " (أي) وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما[١].

والظاهر من كلام ابن مالك جواز لحاق التاء بها من غير ضعف، قال: " وتقول في "أي" قاصدًا بها معنى التي: عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك، وبأيتهن ترضيك"[٢].

لكن أبا حيان حكم على خروج(أي) الموصولة عن الإفراد والتذكير بالضعف، فقال: " وهذه اللغة ضعيفةً، وأهلها يثنون أيًا ويجمعونها إن أرادوا ذلك، تقول في التثنية: يعجبني أياهم عندك، وأيوهم عندك، واضرب أييهم عندك، وأيهم عندك، وللواحدةً أيتهن، وللتثنيةً أياهن، وأيتيهن، وفي الجمع أياتُهن وأياتِهن"[٣].ومن ورودها مؤنثة موصولة قوله:

إِذَا اشْـتَبَه الرُّشْـدُ فى الحَادِثَـا ** تِ فـارْضَ بِأيَّتِهـا قَـد قُـدِرْ[٤]

واستعمال (أيّة) موصولة فى المؤنث ضعيفة، فماذا عن تأنيثها فى النداء وفي

(١) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه" ٢/ ١١٠.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٠).
(٣) التذييل والتكميل (٣/ ٥٨)، وراجع: تعليق الفرائد (٢/ ٢٠٩).
(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل (١/ ٢٠٠)، والتذييل (٣/ ٥٨)، والهمع (١/ ٣٣١).

الاستفهام ؟

إذا استعملت(أي) في النداء فقد تأتي بلفظ واحد مذكر، مع المثنى والجمع والمؤنث، فيقال: يا أيّها الرّجل، ويا أيّها الرّجلان، ويا أيّها الرّجال، ويا أيها المرأة، ويا أيّها النّساء.

والأولى في المؤنثة إثبات التّاء، نحو: يا أيّتها المرأة[١].

وأما (أي)الاستفهامية نحو: (أيتهن عندك؟)[٢] فالمفهوم من كلام سيبويه أن التأنيث فيها قليل، فقد سوى في القلة بين تأنيث (أي) وتأنيث (كل) فقال: " سألت الخليل - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عن قولهم: (أيهن فلانة؟) و(أيتهن فلانة؟) فقال: إذا قلت: (أي)

فهو بمنزلة (كل)لأن (كلا) مذكر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضًا بمنزلة (بعض)، فاذا قلت: (أيتهن) فانك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب يقول: (كلتهن منطلقة) "[٣].

وصرح أبو حيان بالقلة في تأنيث الاستفهامية، فقال: " وَقَرَأَ مُوسَى الْأَسْوَارِيُّ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: (بِأَيَّةِ أَرْضٍ)[٤]، بِتَاءِ التَّأْنِيثِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَوْتِ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ فِيهِمَا. كَمَا أَنَّ كُلًّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُؤَنَّثٍ قَدْ تُؤَنَّثُ، تَقُولُ: كُلُّهُنَّ فَعَلْنَ ذَلِكَ"[٥].

وقد ورد تأنيث (أي) أيضاً في قول عنترة:

عسى أن نرى مـن نحـو عبلـة مخـبراً ** بأيَّـةِ أرضٍ أو بـأيِّ مكـان[٦]

(١) انظر: الأصول في النحو (١/ ٣٧٦)، والبديع في علم العربية (١/ ٣٩٠).
(٢) انظر: "معاني القرآن"؛ للأخفش ٢/ ٤٧٨، و"المقتضب" ٢/ ٣٠٢، و" المذكر والمؤنث (٢/ ٢٦٦)، . البرود الضافية(ص: ١٠٦٠).
(٣) الكتاب"(٢/ ٤٠٧).
(٤) من قوله تعالى: " ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ الله عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، والقراءة في تفسير القرطبي (١٤/ ٨٣)، والبحر المحيط في التفسير (٨/ ٤٢٥).
(٥) السابق (٨/ ٤٢٥).
(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان عنترة بن شداد (ص: ٨٤).

وهذا إذا أضيفت إلى مؤنث، نحو: (أي أرض)، أما إذا لم تضف فالأفصح لحاق التاء بها[١].

والظاهر من كلام الفراء أن تأنيث(أي) الاستفهامية ليس قليلاً، يقول: " وتعالى (وَما تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)[٢] ويَجوز فِي الكلام بأيَّة أرض. ومثله (فِي أىّ صورة) يجوز فِي الكلام فِي أيَّة صورة"[٣].

وهذا إذا كانت (أي) في غير الحكاية، أما إذا استعملت محكية فتؤنث قياساً مع المؤنث[٤].

وقد خالف أبو القاسم الصنعانى في تأنيث (أي)الاستفهامية، فجعله قوياً، قال: "قيل: و(أيّة) فى المؤنث ضعيفة بمعنى (التى)، وأما فى الاستفهام نحو: (أيتهن عندك، وفى النداء: ﴿يا أيتها النفس﴾[٥] فقوية "[٦].

وقد غلَّطَت فئةٌ من المعنيِّين بالتَّصحيح اللغويِّ الحديثِ تأنيثَ "أيّ" المشدَّدة، في نحو: أيَّة طالبةٍ فازت بالجائزة؟ وكذا "أيّ" في نحو: نحن على أيَّةِ حالٍ موافقون، وحجَّة المنع عندهم أنَّ "أيًّا" يكون لفظها مفردًا مذكَّرًا دائمًا، فلا يصحُّ تأنيثه ولو أضيف إلى مؤنَّث[٧].

ولو كان مرادهم من التخطئة أنه خلاف الفصيح لكان كلامهم في حكم الصحيح، وإلا فإنه جائز وإن كان قليلاً.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٥٣)، وتعليق الفرائد (٢/ ٢١١).

(٢) لقمان: ٣٤.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٣).

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ٢١٧/١.

(٥) الفجر: ٢٧.

(٦) البرود الضافية(ص: ١٠٥٩).

(٧) انظر: "تصويب أخطاء لغوية شائعة"، ص ٥٩، و"موسوعة الأخطاء اللغويَّة الشائعة"، ص ١٥٨، و"معجم الأخطاء الشائعة تصويبًا وشرحًا وترجمة"، ص ٢٤، و"المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة"، ص ١٧.

ذو الموصولة

تستعمل ذو اسماً موصولاً عند طيء[١]، ولهم فيها لغات أشهرها أنها تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مُفرداً ومثنًّى ومجموعاً، فتقولُ: (جاءني ذو قامَ، وذو قَامَتْ،

ومنه قول الشاعر:

..... ** وبِـئْرِي ذُو حَفَـرْتُ وذُو طَوَيْـتُ[٢]

وقالوا: ذو قامَا، وذو قَامَتَا، وذو قَامُوا، وذو قُمْنَ).

ومِنهم مَن يؤنثها ويثنيها ويجمعها، فيقول: في المفردِ المؤنَّثِ: (جَاءَنِي ذاتُ قامَتْ[٣]، وفي المثنى ذوا قاما، وذواتا قاما، وفي جمع المذكر قالوا: ذوو قاموا، وفي جمع المؤنث قالوا: ذوات قمن.

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢)، والتذييل والتكميل (٣/ ٥١)، و)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٣٦)، ووتعليق الفرائد (٢/ ٢٠٤)، وتحرير الخصاصة(١/ ١٥١).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره: فإن البئرَ بئرُ أَبِي وجَدّى، وهو لسنان بن الفحل فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١/ ٥٩١)، والإنصاف (١/ ٣٨٤)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٧٤)، وشرح الكافية للرضى (٣/ ٢٢)، والتذييل (٣/ ٥٣).

(٣))، انظر: الأُصُولِ٢/ ٢٦٣)، والمُقَرِّبِ ومعه مثل المقرب، ص: ٨٦ ـو (شرح التسهيل ١ / ١٩٩) والمقاصد الشافية ١/ ٤٥٥).

أما بعد

فقد كان هذا حديثاً عن العدول عن المطابقة في النوع والعدد أوالإفراد والتذكير في العربية، وأرى أنه يحسن أن أختم هذا بالحديث عن مسألتين، وهما الإفراد والتأنيث، والمطابقة بين العدد والمعدود

المسألة الأولى: الإفراد والتأنيث

إذا كانت العربية قد جاءت مفردة مذكرة فيما كان حقه التثنية أو الجمع أو التأنيث، فإنها قد جاءت مفردة مؤنثة فيما كان حقه الجمع والتذكير، وذلك مع الجمع المؤنث العاقل وغير العاقل، وجمع المذكر غير العاقل عند الإخبار أو الوصف أو الإشارة أو الموصولية، نحو: الفتيات قائمة، كما يقال: الفتيات قائمات.، ويقال: الفتيات جميلات وجميلة، ويقال عند الإشارة: هؤلاء الفتيات، كما يقال: هذه الفتيات، ويقال: الفتيات اللائي واللاتي، كما يقال: الفتيات التي.

هذا مع جمع المؤنث العاقل، أما في جمع المؤنث غير العاقل، فلا يقال إلا بالإفراد والتأنيث، فيقال: الأشجار قائمة، والأشجار القائمة، وهذه الأشجار، والأشجار التي

وأما في جمع المذكر غير العاقل فيعامل معاملة المفرد المؤنث، فيقال: الأقلام جميلة والأقلام الجميلة وهذه الأقلام والأقلام التي.

وبالتأمل يظهر أن الإفراد والتأنيث جاء مع غير العاقل من المذكر والمؤنث ومع العاقل المؤنث، وغير العاقل فرع عن العاقل، والمؤنث فرع عن المذكر.

وأن الإفراد والتذكير لم يأتِ مع غير العاقل، ولا شك أن غير العاقل أدنى رتبة من العاقل، فناسب أن يأتي الأعلى مع الأعلى والأدنى مع الأدنى.

المسألة الثانية: المطابقة بين العدد والمعدود

من المقرر أن العدد يخالف المعدود نذكيراً وتأنيثاً في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، وظاهر ذلك ينقض بشكلٍ ما ما عرف عن العربية من حرصها على المطابقة في العدد والنوع، فما تفسير هذا ؟

بالتأمل ظهر لي أنه ليست ثمة مخالفة بين العدد والمعدود، وأن العدد يطابق معدوده تذكيراً وتأنيثاً، وبيان هذا أن العدد من الثلاثة إلى العشرة في تأويل (جماعة)أو مجموعة، فالعدد على هذا التأويل مؤنث، فإذا قيل: ثلاثة أشخاص فمعناه جماعة أو مجموعة أشخاص.

هذا عن العدد، أما االمعدود فمن المعلوم أنه لابد أن يكون جمعاً، وهذا الجمع قد يكون لمذكر عاقل أو غير عاقل، وقد يكون لمؤنث عاقل أوغير عاقل، ثم إن هذا الجمع قد يكون جمع تكسير أو جمعاً سالماً، فإذا كان المعدود جمع تكسير لمذكر عاقل أو غير عاقل فإنه يعامل في جميع أحواله معاملة المفردة المؤنثة، .وذلك نحو: ثلاثة زيود وثلاثة أقلام، فإن (زيود)و(أقلام)جمع تكسير عاقل وغير عاقل، ويجوز أن يعامل معاملة المفردة المؤنثة في الإخبار والوصف والإشارة والموصولية، إذ يقال فيه: زيود ثلاثة وأقلام ثلاثة، والزيود الثلاثة والأقلام الثلاثة، وهذه الزيود وهذه الأقلام ووالزيود التي والأقلام التي، فلا غرابة أن يقال في العدد: ثلاثة زيود وثلاثة أقلام، بمطابقة العدد المؤنث (ثلاثة)لمعدوده الذي يعامل معاملة المفرد المؤنث (زيود) و(أقلام).

وأما إذا كان المعدود جمعاً سالماً لمذكر أو لمؤنث فقد سبق أن العدد فيه على تأويله بجماعة أو مجموعة، وهو مؤنث، وأن المعدود يتركب تركيباً إضافياً مع العدد، فإذا كان المعدود جمعاً سالماً مؤنثاً فإن إلحاق علامة التأنيث تكون في آخر المركب الأضافي الذي هو المعدود، نحو ثلاث مسلمات، ولا تكون في أول المركب (ثلاث) إذ إن علامة التأنيث تكون آخر الكلمة.

أما إذا كان المعدود جمعاً سالماً لمذكر وقد ركب تركيباً إضافياً مع معدوده فلا يمكن تأنيث آخر المركب الإضافي، ويبقى العدد مؤنثاً؛ لأنه تأويل جماعة أو مجموعة، فيقال: ثلاثة مسلمين، بإبقاء (ثلاثة) على تأنيثها، والمعنى حينها جماعة أو مجموعة مسلمين.

وعلى هذا الفهم يمكن القول إن العدد لا يخالف معدوده تذكيراً وتأنيثاً إلا بحسب الظاهر، أما الحقيقة فإن المطابقة حاصلة بينهما كما هي حاصلة إذا أخبر بهذا العدد أو وصف به أو أشير إليه أو استعمل الموصول معه.

نتائج البحث

١- أكد البحث أن العربية تحرص على المطابقة في العدد والنوع، وأنها لا تعدل عنه إلا على خلاف الأصل؛ لسبب وموجب، وهي بذلك تحقق الانسجام التركيبي، كما تحقق الانسجام الصوتي.

٢- عند العدول عن الأصل في العربية فإن ذلك يجري على قياس عجيب، وهو الرد إلى الأصل، فإن العرب تخرج من قياس إلى قياس، فتتركح فيهما، وهي في كل أحوالها مصيبة.

٣- تكاد اللغات جميعها تتفق على حقيقة واحدة، وهي أن الإفراد والتذكير أصل لغيرهما، وهي تراعي هذه الحقيقة، وبعض اللغات والعربية في طليعتها تحرص على المطابقة في العدد والنوع، وبعضها لا يحرص على هذه المطابقة، ولكن اللغات التي لا تحرص على هذه المطابقة، وكذلك تلك التي حدث فيها عدول عن هذا الأصل في بعض صورها، هذه وتلك راعت أصلاً واحداً، وهوالإفراد والتذكير، قلم نجد لغة التزمت التثنية أو الجمع أو التأنيث.

٤- غالباً ما تقترن في العربية فصيلة العدد بفصيلة الجنس، فإذا ما حدثت المخالفة في أحدهما حدثت المخالفة في الأخرى إما على سبيل الواجب أو على سبيل الغالب.

٥- من آثار التركيب في العربية أنه قد يحدث حكماً نحوياً جديداً، وغالباً ما يتسم هذا التركيب بالجمود، فيكون على حال واحدة، ولعل هذا هو مراد النحويين من قولهم إن تركيباً نحوياً ما يجري مجرى المثل.

٦- وصف التركيب النحوي بأنه يجري مجرى الأمثال لا أرى أنه يصلح علة، وإنما يصلح نتيجة، وعلى ذلك فإني لا أرتضي تعليل بعض النحويين بأن تركيباً مثل حبذا ولا حبذا لزم الإفراد والتذكير، لأنه يجرى مجرى الأمثال، والعلة التي أرتاح إليها أن ذلك لمكان تركيب (حب) مع (ذا) التي هي إشارة إلى جنس الممدوح وجنس المذموم.

٧- يمكن تفسير جميع ما جاء على الإفراد والتذكير في العربية بأنه مراد به الجنس، وعلى هذا لا يمكن القول إن التزام الإفراد والتذكير يمثل ظاهرة في

العربية، بل هو الأمر النذز اليسير وقد سبق خلال البحث ذكر تعاليل النحويين له، وبعض هذه التعاليل يكون بأن المراد من الكلام هو الجنس أو المصدر، أو ضمير المصدر، وهذه كلها تؤدي إلى الجنس، كما سبق بيانه.فلا يكون في الكلام عدول عن الأصل ومخالفة للمطابقة، بل الكلام جاء على أصله؛ لأن الأصل في الجنس الإفراد والتذكير.

٨- بعض مما خالف أصله من الإفراد والتذكير كالمصادر وأسماء المصادر التي جاءت مثناة أو مجموعة أومؤنثة، كان ذلك لأنها استعملت اسماً، ولم تستعمل مصدراً، أو لم تستعمل وصفاً، كما في بعض صور (فعيل بمعنى مفعول) أو (فعول بمعنى فاعل).

٩- بعض الكلام الذي يستحق الإفراد والتذكير، مثل (كل) و(بعض) و(ذو)و(أي) جاء مثنى ومجموعاً ومؤنثاً، وهذا على التشبيه بغيره مما يجب فيه المطابقة، وقد حفظته العربية على أنه شاذ أو على خلاف الأصل، فلا يقام عليه قاعدة.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والأبحاث

١- ائتلاف النصرة، الزبيدي، تحقيق، طارق الجنابي عالم الكتب، دار النهضة العربية.
٢- إتحاف فضلاء البشر، البنا الدمياطي، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ٣، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.
٣- اجتهادات في الدرس النحوي، جواز الإفراد والتذكير في اسم التفضيل المعرف بأل، الدكتور ممدوح خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٩٥، ج، ١، ٢.
٤- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة.١٩٩٢.
٥- ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٦- الأزهية في علم الحروف، الهروي، بتحقيق: عبد المعين الملوحي. ط: مجمع اللغة العربية بدمشق.
٧- إسفار الفصيح، الهروي، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ
٨- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق.
٩- إصلاح المنطق، ابن السكيت، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: ١ ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢م
١٠- الأصول فى النحو، ابن السراج النحوى تحقيق: د. عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩ م.
١١- إعراب القرآن، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
١٢- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ـ - ١٩٨٩ م.
١٣- أمالي ابن الشجري، (ت٥٤٢هـ)، المحقق: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، - ١٩٩١م.
١٤- أوضح المسالك إلي شرح ألفية بن مالك، لابن هشام ا، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩ م.

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧م
١٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ه
١٧- البديع في علم العربية، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٨- البرود الضافية، والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى هـ، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م، نسخة رقمية.
١٩- البيان في غريب القرآن، الأنباري، تح/ طه عبدالحميد طه، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٩م.
٢٠- التاج الجامع للأصول، الشيخ منصور علي ناصف، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٧ م.
٢١- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي (ت٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٢٢- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ م.
٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: جـ١- ٥ دار القلم - دمشق، باقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - السعودية، ط١، د ت.
٢٤- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه المحقق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، د ط، - ١٩٩٨م.
٢٥- تصويب أخطاء لغوية شائعة، زهدي أبو خليل · دار الثقافة والنشر والتوزيع ٢٠٠٣ م.
٢٦- التطور النحوي، برجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م.
٢٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٩- تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٠- تلخيص الخطابة، لابن رشد، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠ م.
٣١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٣٢- توجيه اللمع، لابن الخباز، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام -

مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٣٣- توضيح المقاصد، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م
٣٤- جامع البيان، الطبري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م
٣٥- جمع المصادر، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة التراث العربي، العدد: ١٩، إبريل، ١٩٨٥، السنة الخامسة.
٣٦- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية.
٣٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية.
٣٨- حاشية الدسوقي على المغني، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية.
٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٤٠- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م
٤١- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٤٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، د ط، د ت.
٤٣- ديوان الأخطل، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط٤، ١٩٩٦ م).
٤٤- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة.
٤٥- ديوان ذى الرمة، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ
٤٦- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، تحقيق د. وليد القصاب، دار العلوم، ١٩٨١م.
٤٧- ديوان عروة بن حزام، جمع أنطوان الفوال، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
٤٨- ديوان عنترة بن شداد مكتبة المطبعة الأدبية، ١٨٩١ م.

٤٩- سر صناعة الإعراب-، ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.
٥٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠
٥١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م
٥٢- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، من سنة ١٣٩٣إلى ١٤١٤هـ.
٥٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
٥٤- شرح الدماميني على معني اللبيب، الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربية - بيروت، ط١، - ٢٠٠٧م.
٥٥- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
٥٦- شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.
٥٧- شرح المقدمة الكافية في النحو، ابن الحاجب، تحقيق الدطتور جمال مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧ م.
٥٨- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
٥٩- شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
٦٠- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
٦١- شرح ديوان الحماسة - للمرزوقى (٤٢١هـ). نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط٢ ١٩٦٧م.
٦٢- شرح شافية ابن الحاجب، أبي الفضائل ركن الدين الحسن الإستراباذى، تحقيق د. محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤ هـ.
٦٣- شرح شافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تحقيق: الأستاذ. محمد

نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية ١٩٨٢م
٦٤- شرح كافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.
٦٥- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
٦٦- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٦٧- شفاء العليل، السلسيلي، دراسة وتحقيق شريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية
٦٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
٦٩- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٧٠- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين، ط٢، ١٩٩٧ م.
٧١- العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
٧٢- علم الجنس واسمه، والجمع اسمه وجمع الجمع فى ضوء دراسة الأساليب العربية د.صلاح عبدا لعزيز ،مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد ١٤ج ٣.
٧٣- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١ - ١٩٩٦ م.
٧٤- فصيلة الجنس في العربية الأشكال والإشكال هاني البطاط، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد ٢٩، ٢٠١٣ م.
٧٥- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي ـ القاهرة.
٧٦- الكتاب، سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م
٧٧- كتاب في أصول اللغة، أخرجها وضبطها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد شوقي امين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية؛ القاهرة؛ ١٩٦٩.
٧٨- الكشاف، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ
٧٩- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٨٠- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
٨١- اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، دار النهضة العربية، ط١.
٨٢- اللغة، جوزيف فندريس Joseph Vendryes، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م
٨٣- لكواكب الدرية بشرح متممة الأجرومية ، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، دار الكتب العلمية.
٨٤- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت
٨٥- ما تلحن فيه العامة للكسائي، ضمن: بحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني، أعدها للنشر: محمد عزير شمس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م
٨٦- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢ ١٩٨٣ م.
٨٧- مجمع الأمثال، الميداني، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
٨٨- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤٤٤ هـ ـ ١٩٨٤.
٨٩- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠ م.
٩٠- المذكر والمؤنث لأبي الحسين التستري، المحقق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٩١- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري (، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، د ط، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٩٢- المساعد على تسهيل الفوائد، بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات. دار الفكر (دمشق) ١٩٨٠م
٩٣- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٩٤- المسائل المشكلة المعروفة باالبغداديات، الفارسي، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
٩٥- المستوفي في النحو، لابن الفرخان، تحقيق الدكتور حسن عبد الكريم الشرع، الطبعة

الأولى، ١٤٣٤ هـ.
٩٦- مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.،
٩٧- مشكل إعراب القرآن، مكي أبن أبي طالب، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
٩٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
٩٩- مصطلح المحايد، المذكر والمؤنث المجازيان، نور الدين عصام، الشركة العالمية للكتاب، ١٩٩٠ م.
١٠٠- معاني القرآن، لأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. مكتبة الخانجى. ط١، ١٩٩٠م.
١٠١- معاني القرآن، الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
١٠٢- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر - الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٠٣- معجم الأخطاء الشائعة تصويبا وشرحا وترجمة، خضر موسى محمد حمود، عالم الكتب، بيروت.
١٠٤- المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية ـ د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥ م.
١٠٥- مغني اللبيب، تحقيق: محمّد محيى الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
١٠٦- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
١٠٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين: الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٠٨- المقتضب، المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت
١٠٩- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د ن، ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
١١٠- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، سراج الدين النشار الشافعي المصري، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م
١١١- الملخص لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥ م.

١١٢- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨ م.
١١٣- موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة، علي جاسم سلمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
١١٤- النحو الوافي، عباس حسن الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
١١٥- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.
١١٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
١١٧- الهوامل والشوامل، مسكويه المحقق: سيد كسروي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

References

First: The Holy Quran.

Second: Books and Researches

1- Eitelaf al-Nusra, Al-Zubaidi, investigated by Tariq Al-Janabi, World of Books, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

2- Ithaf -Fadla Al-bashar, Al-Banna Al-Damiati, Investigator: Anas Mahra, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon, 3rd Edition, 2006-1427 AH.

3- Ijtihad fi aldars alnahwy , the permissibility of singling out and remembering in the name of preference defined by Al, Dr. Mamdouh Khasra, Journal of the Arabic Language Academy in Damascus, vol. 95, c, 1, 2.

4- Ehia al nahow, Ibrahim Mustafa, Cairo, 1992.

5- Erteshaf al dharb, investigated by: Rajab Othman Mohamed, reviewed: Ramadan Abdel Tawab, publisher: Al-Khanji Library - Cairo, 1st Edition, 1998 AD.

6- Al-Azhia fi elm alhourof - Al-Harawi - achieved by: Abdul Mueen Al-Mallohi. I: Academy of the Arabic Language in Damascus.

7- Isfar Al-Faseeh, Al-Harawi, Investigator: Ahmed bin Saeed bin Muhammad Qashash, Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Saudi Arabia, Edition: First, 1420 AH

8- Alashbah wa alnadhaer, Al-Suyuti, investigated by: Abdul Ilah Nabhan and others, Publisher: Academy of the Arabic Language in Damascus .

9- Eslah al manteq - Ibn al-Skeet - Investigator: Muhammad Merheb - House of Revival of Arab Heritage - Edition: 1 1423 AH - 2002 AD Origins P...

10- Alosol fi al nahow - Ibn al-Siraj grammar investigation: d. Abdul hussain Alfatli. Al-Resala Foundation (Beirut), 4th Edition, 1999

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع **الصفحة**

المقدمة..... ١١٩٩
العدد والنوع في العربية..... ١٢٠٣
المبحث الأول ما يدل على الإفراد والتذكير في أصل وضعه..... ١٢٠٧
أولاً -: دلالة المصدر على الماهية المطلقة..... ١٢٠٧
وقوع كل من الخبر والحال والنعت أو الصفة مصدراً..... ١٢١٠
مصادر خالفت أصل وضعها من الإفراد والتذكير..... ١٢١٢
المصدر الميمي..... ١٢١٤
رأي في قرار مجمع اللغة العربية..... ١٢١٥
ثانياً- دلالة الجنس على الماهية المطلقة..... ١٢١٧
١- اسم الجنس..... ١٢١٧
مخالفة اسم الجنس لأصله من الإفراد والتذكير..... ١٢١٩
لفظا كل وبعض..... ١٢١٩
٢ - اسم الجمع..... ١٢٢١
٣- الضمير الدال على الجنس..... ١٢٢٤
- ضمير الشأن..... ١٢٢٥
الضمير في ليس ولا يكون..... ١٢٢٦
- دخول (رب) على هاء الغيبة..... ١٢٢٧
المبحث الثاني مايأتي على الإفراد والتذكير في حال دون حال..... ١٢٢٩
التزام الإفراد والتذكير في (حبذا ولا حبذا)..... ١٢٣٠
٢- التزام الإفراد والتذكير في (أفعل) في التعجب..... ١٢٣٥
٣ - التزام الإفراد والتذكير في (أفعل التفضيل)..... ١٢٣٧
٤- التزام تاء المخاطب في (أرأيتك) الإفراد والتذكير..... ١٢٤٥
المبحث الثالث صيغ صرفية تأتي كثيراً على الإفراد والتذكير..... ١٢٤٧
١- (فَعُول) بمعنى (فَاعل)..... ١٢٤٧
٢- فعيل بمعنى مفعول..... ١٢٤٨
تعليل الإفراد والتذكير في صيغتي (فعول) بمعنى (فاعل)، و(فعيل) بمعنى مفعول..... ١٢٥١
المبحث الرابع ما جاء مخالفاً لبابه من الإفراد والتذكير..... ١٢٥٣

ذو الموصولة ١٢٥٦
أما بعد ١٢٥٧
المسألة الأولى: الإفراد والتأنيث ١٢٥٧
المسألة الثانية: المطابقة بين العدد والمعدود ١٢٥٧
نتائج البحث ١٢٥٩
قائمة المراجع ١٢٦١
فهرس الموضوعات ١٢٧٠